جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم العلوم الإسلامية

الميدان : العلوم الإنسانية و الإجتماعية

شعبة : الشريعة

الموضوع :

جهود المالكية في خدمة الحديث النبوي

علماء الأندلس ومدوناتهم -أنموذجا-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص : الفقه المقارن و أصوله

إعداد الطالبين:

- هيزومي قويدر
- مقوسي بن جدو

إشراف الدكتور:

* بوفاتح الطيب

لجنـــة المناقشـــة

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
الدكتور مصطفى شطة	رئيســـــــا	جامعة الأغواط
الدكتور الطيب بوفاتح	مشرفا و مقررا	جامعة الأغواط
الدكتور الأزهاري دمانة	منـاقشـــــا	جامعة الأغواط

السنة الجامعية :1440-1441هـ/2019-2020م

شكر و تقدير

.

نحمد الله حمدا نبلغ به رضاه ونؤدي به شكره ونستوجب به المزيد من فضله على مايسر لنا ووفقنا لإنجازه من هذا العمل المتواضع .

ثمّ من لم يشكر الناس لم يشكر الله فإننا مدينون بعظيم الشكر والتقدير والعرفان لكل الأساتذة الذين درسونا طوال سنوات الجامعة في قسم العلوم الإسلامية .

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف : د.بوفاتح الطيب الذي كان دائما موجها ومرشدا ولم يقصر في تقديم أي إفادة أو عون و نسأل الله أن يجازيه خير الجزاء و يجعل منزلته في عليين.

كما نتقدم بالشكر للجنة المناقشة

وختاما نسأل الله أن ينفعنا ويرفعنا بهذا العمل ويجعله عملا صالحا خالصا لوجهه .

مقوسي+هيزومي

مقدمة

المـــقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيرا وبعد.

فإن الله تعالى بعث محمداً صلّى الله عليه وسلّم بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وأنزل عليه الكتاب الذي يعتبر حجة الله الخالدة، وأوتي السنّة كما أوتي القرآن، فهم قرينان لا ينفصلان وبالتالي تدخل السنة في الوعد الذي قطعه الله على نفسه بحفظ ذكره، ومن مظاهر حفظ هذا الذكر أن قيض له رجالا؛ حفظ بهم الذكر ونصر الله بهم الدين بِدَاية بالصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ومرورا بأئمة الهدى ومنيري الدُّجى، نعني بهم أعلام القرون الأولى الثلاثة المفضلة بشهادة الصادق الأمين، ونذكر من بين أولئك الأفذاذ الإمام مالك والإمام الشافعي وغيرهم، ممن بلغ درجة الاجتهاد المطلق، وممن ملك آلة الاجتهاد، فدان الناس بمذاهبهم، واتبعوا مناهجهم، وكتب لهم القبول، وصار لهم أتباع وأشياع، من علماء وفقهاء وممن دونهم، فانبروا لشرح أقوال أئمتهم والتخريج عليها، ومن المعلوم أنّ كل مذهب من المذاهب له مصادر وأدلة وأصول قائم عليها، ومن أبرز تلك المذاهب المذهب المالكي فكل أصوله ومصادره مستقاة من مشكاة الكتاب والسنة في عمومها – كما سيأتي معنا – ولكن نقلت إلينا أقوال شيوخ هذا المذهب وأعلامه، في كثير من المواطن مجردة من أدلتها الشرعية المؤصلة لهذه الأقوال، هذا مما جعل بعض الأفاضل يقولون إن المذهب المالكي ليس له أدلة وإنما هو مجرد نقل لأقوال الشيوخ وتدارسها وتعلمها للطلاب بدون أدلة ولا براهين عليها لا من كتاب ولا من سنة، وهذا خطأ عظيم وقعوا فيه و اتهام خطير لهذا المذهب الكبير ولأعلامه الأعلام،لأن الله هيأ لهذا المذهب أفذاذا كابن عبد البر،وابن العربي والباجي، وغيرهم نقلوا المذهب بأصوله وفصوله، وجمعوا بين الرواية والدراية، وكان بهم المذهب المالكي بهم –بعد الله– من أغنى المذاهب من ناحية الأدلة

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في كيفية إبراز الجانب التأصيلي للمذهب المالكي من حيث العموم؟ ثم التركيز على التأصيل الحديثي عندهم، وهذا بذكر أعلامهم وكتبهم ومناهجهم في دراسة الحديث الهادفة إلى الوصول إلى ما به الفتوى ويضاف إلى ما سبق هل المالكية –رحمة الله عليهم– كان لهم تأثير في خدمة الحديث النبوي دراية ورواية أم أنهم تبعا لغيرهم في هذا الشأن؟؟

أهداف البحث:

كنا نسعى من خلال الكتابة في هذا الموضوع إلى تحقيق أهداف منها.

أولهما: بيان مكانة علماء المالكية في الحديث وعلومه، وفي الفقه وأصوله وذلك من خلال الكشف عن إسهاماتهم العلمية في هذا الجانب، والقيام بدراستها وتحليلها.

ثانيهما: الرد على على أولئك الذين انتقصوا من المذهب المالكي، وقللوا من شأنه، وقالوا عنه إنه ليس له أدلة، وقالوا بل هو مجرد نقل لأقوال الشيوخ، فأحببا الكشف عن الأدلة التطبيقية للمذهب من خلال كتب وأعلام المالكية.

ثالثها: بيان اعتناء المذهب المالكي كغيره من المذاهب بالصناعة الحديثية ودراسة الحديث سندا ومتنا.

رابعها: الإجابة عن بعض المتسائلين عن الجانب التأصيلي للمذهب المالكي خاصة في الحديث وفقهه.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

أسباب اختيار هذا الموضوع نابعة من أهميته ويمكن حصر الكلام على ذلك في النقاط التالية :

1- المساهمة في تقريب الاستفادة من كتب الفقه المالكية، وذلك بتوضيح مناهجها ومقاصد مؤلفيها.

2- أهمية معرفة مناهج الأئمة في باب فقه الحديث.

3- المكانة العلمية التي يتبوؤها علماء المالكية فهم من كبار العلماء وأعيانهم، وقد جمعوا في تكوينهم بين فنون الشريعة، فقد برزوا في أكثر من فن.

4- قيمة كتب المالكية فهي شروح موسعة للمذهب المالكي ، فقد جمعوا فيها غرر الفوائد الحديثية، والفقهية والأصولية واللغوية، لمن سبقها وزادوا عليها، ما تيسر من جعبتهم.

5- الرغبة في خدمة التراث المالكي، وإبراز اهتمام علماء المالكية كغيرهم أو أشد بجانب"علم الحديث"، والفقه والأصول ... ورصد تطور حركة هذه العلوم الشريفة، والمساهمة في لم شتات قواعد هذا المذهب ومناهجه.

8- حبنا الشديد للمذهب المالكي وشغفنا بكتبهم وخاصة ،كتب الحديث وعلومه ، وإعجابنا بعبقرية أئمة المالكية ودقة منهجهم.

9- قلة الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع بخصوصه، فالدراسات السابقة في هذا الموضوع – في حدود علمنا – تكاد تكون منعدمة إذ كانت جل الدراسات التي تناولت جهود المالكية تحدثت عن كتاب بعينه أو عالم بعينه ، ولكن لم نجد من جمع جهود المالكية في دراسة شاملة لأغلب من نبغ في هذا

الفن سواء كانوا أعلاما أو مدونات وقد وجدنا بعض الدراسات عبارة عن تحقيق بعض الكتب وتناولت هؤلاء الأعلام على سبيل السرد التاريخي أو التتبع الفقهي .

الدراسات السابقة:

-بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام : علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : 628هـ)المحقق : د. الحسين آيت سعيد الناشر : دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى ، 1418هـ-1997م.

- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني قدَّم له: يوسف القَرَضَاوي،الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1428 هـ-2007 م

-جهود المحدثين في بيان علل الحديث،المؤلف: أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

-ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها، المؤلف: جمال بن محمد السيد، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي بالأساس، وذلك باستقراء بعض كتب المالكية ، وأخذ الشواهد والأمثلة التطبيقية الفقهية كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل ما يتوصل به إلى الوقوف على جهود المالكية في ذلك.

كما يستخدم المنهج المقارن، لمقارنة هذه النتائج بما استقرت عليه الكتب التي أُلفت في تقعيد هذه العلوم لمعرفة مدى التباين والتوافق بين العلماء أولا ثم مقارنة الجانب الفقهي التطبيقي عند الأئمة والجانب النظري.

معوقات البحث:

- قلة الدراسات التي تناولت جهود المالكية في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأغلبها اهتمت بالجانب النظري دون الجانب التطبيقي في كتب المالكية ، ومن هذا الباب أكثرنا من نقل الشواهد الفقهية التطبيقية من كتاب "التوضيح" الشيخ خليل رحمه الله كونه كتابا جامعا لجميع أقوال أعلام المذهب بأدلتها التفصيلية فهو شرح موسع لمختصر فرعي موسوم "بجامع الأمهات" للعلامة ابن الحاجب.

- اضافة إلى ضيق الوقت في انجاز هذه الرسالة التي تحتاج منا وقت أطول.
- جهد المقل في الولوج في مثل هذه المواضيع التي تحتاج الى اطلاع كبير وفهم عميق للوصول للمقصود.

هذا فيما يخص المنهج الكلي للبحث أما بالنسبة للمنهج الشكلي فكان كما يلي:

1- عزو الأقوال إلى أصحابها من خلال ذكر اسم المؤلف، اسم الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، الطبعة، عدد المجلدات، الجزء، الصفحة، وعندما يتكرر المرجع اكتفينا باسم الشهرة، والمرجع.

2- تخريج الآيات القرآنية من خلال ذكر السورة ورقمها، معتمدينا في ذلك على رواية ورش عن نافع ، مع ذكرها في الهامش تتبعا للتهميش الآلي للبحث.

3- تخريج الأحاديث النبوية من خلال كتب الحديث المشهورة، بذكر صاحب الكتاب، واسم الكتاب، والباب، ورقم الحديث، مع الجزء، والصفحة، ما أمكن ذلك، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أو في الموطأ اكتفينا به، دون تعليق عليه، إن كان في غيرهما من كتب السنة، رجعنا إلى كتب تخريج الحديث، للنظر في درجته، ومدى الاستدلال به.

5- توثيق المعلومات بشكل دقيق، وعزو الأقوال إلى أصحابها.

6- توضيح الألفاظ الغامضة في الهامش.

7- الترجمة للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في البحث تراجما مختصرة.

8- ما ذكر بين قوسين فهو منقول حرفيا، وأما إذا تصرفنا فيه أو نقلناه بمعناه فلا نضع القوسين، وإنما نكتفي بالإحالة عليه في الهامش.

9- تذييل البحث بفهارس فنية تيسر الاستفادة منه ،وهي كالتالي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

اشتملت الخطة على مقدمة فصلين لكل فصل مبحثين وخاتمة ضمنت أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة. فجاءت الخطة على النحو التالي:

المقدمـــة: تضمنت التوطئة بين يدي البحث، والتطرق إلى أهمية الموضوع، وأسباب الإختيار، وأهدافه ومعوقاته، وإشكالاته وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه

الفصل الأول: من أعلام المالكية المحدثين الاندلسيين

المبحث الأول: الإمام الباجي و إسهاماته.

المطلب الأول: نبذة عن الإمام الباجي.

المطلب الثاني: نبذة عن كتابه الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: الإمام عبد الحق الاشبيلي وإسهاماته.

المطلب الأول:نبذة عن الإمام عبد الحق الإشبيلي.

المطلب الثاني: نبذة عن بعض مصنفاته.

المبحث الثالث: الإمام ابن القطان وإسهاماته.

المطلب الأول: نبذة عن الإمام ابن القطان.

المطلب الثاني: نبذة عن كتابه"الوهم والإيهام".

الفصل الثاني: أهم مؤلفات مالكية الأندلس في الحديث

المبحث الأول: شروح الموطأ

المطلب الأول: شرح الموطأ لابن عبد البر

المطلب الثاني: شرح الموطأ للباجي

المبحث الثاني: شروح الصحيحن

المطلب الأول: شروح صحيح مسلم

المطلب الثاني:شروح صحيح البخاري.

المبحث الثالث: شروح السنن

المطلب الأول: شرح سنن الترمذي

المطلب الثاني: شرح عمدة الأحكام.

الخاتمة : و تضمنت أهم النتائج و التوصيات المتوصل إليها .

الفصل الأول: من أعلام المالكية المحدثين الاندلسيين

المبحث الأول: الإمام الباجي و إسماعاته

الفصل الأول: من أعلام المالكية المحدثين الاندلسيين

سنتكلم في الفصل عن مسألة مهمة ألا وهي مدى اهتمام المالكية بالحديث النبوي حفظا وشرحا بداية الامام الباجي رحمه الله تعالى الذي كانت له بصمة واضحة في علوم الحديث .

المبحث الأول: الإمام الباجي و إسهاماته

المطلب الأول: نبذة عن الإمام الباجي.

أبو الوليد الباجي من أبرز علماء المالكية ولذا نجد أن المالكية قد نقلوا عنه في مواضع كثيرة[1] وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن أقوال الإمام الباجي معتمدة في المذهب المالكي كما سيأتي معنا لما نتكلم عن كتابه " المنتقى" في شرح الموطأ وإليك نبذة عن هذا الفذّ وعن إسهاماته في علوم الحديث.

اسمه:

سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، الأندلسي، القرطبي، الباجي، الذهبي، المالكي إمام، أشعري، وفقيه مالكي وصاحب التصانيف.

كنيته: أبو الوليد من علماء أمازيغ الأندلس، اشتهر بلقب القاضي

مولده وأصله ونشأته:

مولده:ولدأبو الوليد في سنة 403 هـ.

أصله:

وأصله من أسرة أمازيغية في مدينة بطليوس فتحول جده إلى باجة (بلدة بالقرب من إشبيلية) فنسب إليها، وما هو من باجة المدينة التي بإفريقية تونس التي ينسب إليها الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الباجي، وابنه الحافظ الأوحد أبو عمر أحمد بن عبد الله بن الباجي، وهما من علماء الأندلس أيضا.[2]

- **مرتبة الباجي في الاجتهاد:**

جاء في المراقي ما حاصله: المجتهد المطلق الناظر في الأدلة الشرعية من غير التزام مذهب إمام معين؛ كالأئمة الأربعة، وأما مجتهد المذهب فهو مجتهد أصوله أصول إمام مذهبه، سواء كانت منصوصة

[1] – التوضيح: 1/5-1/8- 1/27- 1/29-1/31-1/41-1/46-47-49-...وغيرها كثير جدا.

2 – ترتيب المدارك للقاضي عياض: 2/802-808. ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: 11/246- 251. الصلة لابن بشكوال: 1/200-202. بغية الملتمس للضبي: 302-303. وفيات الأعيان لابن خلكان: 2/408-409. سير أعلام النبلاء للذهبي: 18/535-545. تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/1178-1183.

للإمام المقلد أم مستنبطة من كلامه.[1] والظاهر والله أعلم أن الإمام الباجي من خلال هذا الواقع العلمي هو مجتهد في المذهب (منتسب) وليس مجتهد مطلق لأنه لم يخرج على أصول مذهب الإمام مالك بن أنس إمام المذهب. ولكن بالنسبة لعلم الحديث حجة معتمد قد استدل بأقواله كثيرا من العلماء الذين برزوا في هذا الفن[2]

المطلب الثاني: نبذة عن كتابه الجرح والتعديل.

ومن المناسب في مثل هذه المواضع أن يذكر سبب تأليف الكتاب ليعرف القارئ الدوافع التي دفعت المؤلف إلى خوض غمار هذا العلم المتين الذي لا يتوغل فيه إلا من أتقنه وخاصة علم الجرح والتعديل الذي يعد من أصعب فنون علم الحديث ونجد أنّ الإمام الباجي–رحمه الله– قد ملك ناصية هذا العلم كما سيأتي معنا وكذلك نجد أن الإمام الباجي قد ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال في مقدمته: فإنك سألتني أن أصنف لك كتابًا آتي فيه بأسماء من روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه، من شيوخه ومن تقدمهم إلى الصحابة رضي الله عنهم، وأثبت فيه ما صحَّ عندي من كناهم وأسمائهم، وما ذكره العلماء من أحوالهم، ليكون مدخلاً للناظر في هذا العلم إلى معرفة أهل العلم والعدل من غيرهم، وسببًا إلى معرفة كثير من الرواة والوقوف على طرف من أخبارهم، فأجبتك إلى ذلك لما رجوتُ فيه من جزيل الثواب وتحريتُ الصواب جهدي، واستنفذت في طلبه وسعي، والله أسال أن يوفقنا له وينفعنا به، ويعين الناظر فيه على حسن مقصده، وجميل مذهبه برحمته[3].

أهمية الكتاب ومزاياه:

تحلى هذا الكتاب بمزايا كثيرة، من الأحسن ذكرها لتتبين قيمة المؤلّف والمؤلف وتظهر مكانته العلمية ونذكر أهمها فما يلي:

1. مكانة مصنفه العلمية وعلو منزلته في هذا الفن، فالمصنف إمامٌ بارعٌ صاحب تصانيف رائقة .
2. أنَّ موضوع الكتاب هو تراجم رجال "صحيح البخاري"، الذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، والاعتناء بهذا الكتاب والاعتناء برجاله له شأن عظيم كما لا يخفى .

---

1 – مراقي السعود وشرحها، طبعة المدني ج3 ص 122. لمؤلفه محمد الأمين الجنكي الشنقيطي.

2 – سير أعلام النبلاء،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)،المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط،مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م ذكره في مواضع كثيرة في توثيق الرجال وتضعيفهم " 63/11"، "225/12"، "57/13".

3 – التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ) المحقق: د. أبو لبابة حسين: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة: الأولى، 1406 – 1986.، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح "273/1".

3. هذه المقدمة النفيسة التي ابتدأ المؤلف كتابه بها، وقد ذَكَرَ فيها بعض قواعد الجرح والتعديل.

4. أنَّ المؤلف يذكر من خلال ترجمة الراوي المواطن التي خَرَّج فيها البخاري لهذا الراوي، يقول مثلاً: خَرَّج له في كتاب الوحي، أو في كتاب الإيمان، أو في كتاب الصلاة، وهذه فائدة مهمة. فإذا كان هذا الراوي خَرَّج له البخاري في موطنين أو ثلاثة يذكر بقيّة المواطن، فتستفيد من خلال ذلك، هل هذا الراوي أكثر عنه البخاري أو لم يكثر ؟

5. امتاز هذا الكتاب عن الكتب المؤلفة في رجال البخاري قبله، فزاد عليها ما رآه صالحًا للزيادة، وهذَّب ونقَّح.

6. اعتمدَ عليه واستفاد منه جُل من صنَّف في تراجم الرواة.

المبحث الثاني: الإمام عبد الحق الاشبيلي وإسهاماته

المطلب الأول: نبذة عن الإمام عبد الحق الإشبيلي.

قال الذهبي "الإمام الحافظ البارع المجود العلامة أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الاشبيلي، المعروف في زمانه بابن الخراط"وقال الذهبي أيضا في ترجمته من (السير): (مولده فيما قيده أبو جعفر بن الزبير سنة أربع عشرة وخمس مئة)؛ ثم عاد في موضع آخر منها فنقل قول الأبار أنه ولد سنة عشر وخمسمئة؛ وأما في ترجمته من التذكرة فحكى قول الأبار في عبد الحق(---ولد سنة عشر وخمس مئة؛ وتوفي ببجاية---)؛ ولكن الذهبي وضع بعد جملة الولادة هذه العبارة (وقال ابن الزبير: سنة أربع عشرة وخمس مئة)؛ وكل ذلك من دون ترجيح صريح[1].

– وقال الذهبي :سكن مدينة بجاية وقت الفتنة التي زالت فيها الدولة اللمتونية بالدولة المؤمنية، فنشر بها علمه، وصنف التصانيف، واشتهر اسمه، وبعد صيته[2].

وقال الحافظ أبو عبد الله البلنسي الأبار: (كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلله عارفاً بالرجال موصوفاً بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركاً في الأدب وقول الشعر). نقله الذهبي في السير.[3]

–ويظهر أنه لم يكن شديد الاهتمام بما اهتم به متأخرو المحدثين حتى بالغوا فيه، أو بالغ فيه أكثرهم، كالحرص على العلو وتكثير الطرق في سماع الكتاب الواحد ونحو ذلك؛ يدلك على ذلك نزوله في سماع (صحيح مسلم)؛ فقد قال الذهبي[4]: (وقد سمع عبد الحق من أبي القاسم بن عطية "صحيح مسلم"---- فنحن في إسناد "الصحيح" أعلى من الحافظ عبد الحق بدرجة.

قلت: لعل هذا بعض طرق عبد الحق إلى (صحيح مسلم)، وأنه عنده طرق أخرى أعلى منها.

– قال ابن الزبير في ترجمة عبد الحق: (كان يزاحم فحول الشعراء ولم يطلق عنانه في نطقه لعلها مصحفة عن "نظمه"؛ نقله الذهبي في (السير) ثم زاد:

قلت: ما أحلى قوله و أوعظه إذ قال:

وزاد في (تذكرة الحفاظ): وله:

---

1 – في أول ترجمته من (السير) (427/12– مكتبة الصفا).

–2 السير:368/15.

3 – السير ص:368/15.

4 – في (التذكرة) (1350/4).

واهاً لدنيا ولمغرورها ! كم شابت الصفو بتكديرها
أي امرئ آمن في سربه ! ولم ينله سوء مقدورها
وكان في عافية جسمه ! من مس بلواها وتغييرها
وعنده بلغة يوم فقد ! حيزت إليه بحذافيرها

- قال الأبار: (توفي ببجاية – بعد محنة نالته من قبل الولاة في ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وخمسمئة)[1] .

تنبيه: وقع في (عنوان الدراية) تحت تسمية عبد الحق التي هي عنوان ترجمته في (عنوان الدراية) ما صورته (510 – 582 هـ) وهذه إشارة إلى سنتي ولادته ووفاته[2].

المطلب الثاني: نبذة عن بعض مصنفاته.

تعرف مكانة هذا الرجل بين العلماء بحسن ثنائهم عليه وعلى علمه وكتبه، وبتنوع موضوعات كتبه؛ فقد صنف في الحديث والفقه، وفي اللغة وفي الأدب وفي الزهد، وغير ذلك كما جاء نقل عنه الإمام الذهبي في سيره[3]؛ ويظهر من بعض كتبه أنه كان ذا عقل راجح ميال إلى الترتيب والتنظيم؛ كما يظهر ذلك من مقدمة كتابه (الأحكام الوسطى)؛ ولقد ألف جملة من الكتب؛ ولذا نجد أن المالكية يتعمدون عليه كثيرا في قبول الأخبار أو ردّها، ونجده كذلك في كثير من الأحيان ينسب إليه بعض الكتب مثل: "الأحكام الكبرى" " التهذيب " و"النكت" وإليك بعض الأمثلة في هذا الشأن.

- يقول الشيخ خليل –رحمه الله– ناقلا عن الإمام عبد الحق الإشبيلي فيقول:" وذكر عبد الحق في "الأحكام الكبرى "أن الحديث، مرسل، وأن جابر بن يزيد متروك الحديث، ولكن العمل عليه في سائر الأمصار"[4]. وقال أيضا:" ذكر عبد الحق في أحكامه عن عبد الوارث بن سعيد، قال: حدثنا أبو حنيفة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط. وحمله أهل المذهب على الشرط الذي لا يتم معه المقصود من البيع. ومثل ما يناقضه بأن لا يبيع ولا يهب، ثم استثنى من ذلك تنجيز العتق، فإنه وإن كان يناقض مقتضى العقد فهو جائز. وأشار بالسنة إلى

1 – نقله ابن فرحون في (الديباج المذهب) والذهبي في (السير) (199/21) و(التذكرة) (1351.0/4
2 – (عنوان الدراية) (ص73).
3 – السير:368/15–369.
4 – التوضيح:458/1.

حديث بريرة، واحترز بالتنجيز من تدبيره أو عتقه إلى أجل أو نحو ذلك، فإنه فاسد"[1]. وقال أيضا:" وقال الشيخ خليل –رحمه الله–:" وقال أشهب: لا يقتل الأب بابنه بحال ...الأول –هو المشهور–: أنه يقتل هب إذا انتفت شبهة إرادة التأديب، ويقول أشهب في نفي القصاص عن الأب ولو كان على وجه تتعين معه الشبهة قال الشافعي، وقد روى الترمذي أحاديث ظاهرها لقول أشهب، لكن قال عبد الحق في الأحكام: لا يصح شيء منها"[2].

- وقد نقل الشيخ خليل–رحمه الله– عن العلامة عبد الحق الإشبيلي في تصحيح حديث كونه محدثا معروفا وله مكانته العلمية في المذهب المالكي بل اعترف بقدره ومكانته كوكبة من العلماء من داخل المذهب وخارجه فقال في التوضيح :" ...لقوله عليه الصلاة والسلام: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة". رواه أبو داود[3]، والترمذي[4]. وقال عبد الحق فيه: حسن صحيح"[5].

- ويقول الشيخ خليل –رحمه الله– في مثال يبين فيه أن الإمام عبد الحق ينقل عن الإمام ابن حزم الظاهري في أمثلة كثيرة منها هذا المثال:" اعلم أن تحرير ما ذكره كله موقوف على تحرير الدرهم، وما ذكره فيه مخالف لما عليه الناس، وتبع فيه ابن شاس ابن عبد السلام، ونقله ابن شاس من كلام عبد الحق على خلل في نقل ابن شاس– وأظنه كان في نسخته– ونقله عبد الحق من كلام ابن حزم وقد خالف فيه الإجماع على ما نقله ابن القطان وغيره"[6].

ومن الأحاديث التي ضعفها في باب معين دون غيره:" لما في أبي داود: أن أسلم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "صمتم يومكم هذا"؟ قالوا: لا. قال: "فأتموا بقية يومكم واقضوه" أي يوم عاشوراء.

عبد الحق: ولا يصح هذا الحديث في القضاء"[7].

- وينقل عن الإمام عبد الحق أنه يرد الحديث بسبب اتهام رواته بالكذب ومنه هذا المثال:" وقال: أخبرني الأسلمي، قال: حدثنا عبد الله بن عمرو، وضعفه دينار قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع

1 – المدرسة الحديثية المالكية من خلال كتاب التوضيح للشيخ خليل ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة للطالب بوفاتح الطيب تحت اشراف الدكتور مختار حمحامي، بجامعة وهران، ص33.

2 – نفس المرجع:ص33 ومابعدها

3 – سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، رقم:3116، "190/3". [حكم الألباني]: صحيح

4 – سنن الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء في تلقين المريض عند الموت، والدعاء له عنده، "298/3".

5 – التوضيح:123/2.

6 – التوضيح: 323/2.

7 – التوضيح :399/2.

الكالئ بالكالئ ، وهو الدين بالدين[1].قال عبد الحق: الأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن يحيي وهو متروك، كان يرمى بالكذب. قال بعض من تكلم على هذا الموضع: ووثقه الدارقطني، والشافعي، ومحمد بن سعيد الأصفهاني، وقد رواه الدارقطني من حديث موسى بن عقبة عن عبد الله بن دينار"[2].

- وينقل عن العلامة عبد الحق التصحيح النسبي بحيث يكون الراوي مقبول في سند دون غيره:" عبد الحق: وفيه عياش وهو في غير الشاميين ضعيف"[3].

- وقال أيضا:" عبد الحق: في إسناده إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في غير الشاميين، وهذا الإسناد حجازي، وأنكر غيره عليه هذه العلة هنا، وجعل أهل المذهب هذا الحديث أصلا في قاتل النفس عمدا إذا تعذر منه القصاص لوجه ما، وهذا الاستناد حجازي"[4].

- وقد نقل عن العلامة عبد الحق أنه ذو اطلاع كبير ومما يدل على ذلك هذا المثال في حكمه على هذا الحديث فقد قال ما نصه:" عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال: حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها سواء، والمسكر من كل شراب. فهو إن صح إسناده وروي مرفوعا من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، لكن قال عبد الحق: رواته كلهم ما بين ضعيف ومجهول"[5].

- وكذلك هذا المثال يدل على تمكن الإمام عبد الحق من علم الحديث: "وإن قلت: لقوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله أعطى كل ذي حق حقه؛ فلا وصية لوارث".

- فروى الدارقطني عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تجوز الوصية للوارث، إلا أن يشاء الورثة"[6]. لكن عطاء الخرساني لم يدرك ابن عباس، وقد وصله يونس بن راشد فرواه عن عكرمة عن ابن عباس. عبد الحق: والمقطوع هو المشهور.

- وقال أبو عمر: لا يصح عندهم مسندا، وإنما هو من قول ابن عباس"[7].

---

1 – سنن الدارقطني، كتاب البيوع، رقم:3060 "40/4".

2 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب، ص36.

3 – نفس المرجع: ص36

4 – نفس المرجع: ص36.

5 – نفس المرجع: ص37.

6 – سنن الدراقطني، كتاب الفرائض، رقم:4150 " 171/5".

7 – نفس المرجع: ص37.

- وقال الشيخ خليل[1]–رحمه الله:" وهكذا روى الدار قطني[2]؛ لكنه حديث ضعيف؛ وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يوم فتح مكة فقال: "لا يتوارث أهل ملتين، وترث المرأة من دية زوجها وماله، وهو يرث من ديتها ومالها، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا؛ فلا يرث من ماله ومن ديته شيئا، وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله، ولم يرث من ديته" [3]رواه محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب، قال: أخبرني أبي عن جدي: قال عبد الحق: ومحمد بن سعيد أظنه المصلوب، وهو متروك عند الجميع"[4].

وذكروا من كتبه كذلك:

– "الجمع بين الصحيحين"، وصفه الذهبي[5] بأنه (بلا إسناد)، وبأنه (على ترتيب مسلم)، وبأنه (أتقنه وجوده)؛ ونقل منه النووي في شرح صحيح مسلم[6].

وابن حجر في (شرح صحيح البخاري)[7] وغيرهما، وقد أثنى عليه جماعة من الحفاظ، كالعراقي وغيره، قاله محقق (بيان الوهم والإيهام)[8].

المرشد؛ وصفه ابن فرحون في الديباج المهذب بقوله: "يتضمن حديث مسلم كله، وما زاد البخاري على مسلم، وأضاف على ذلك أحاديث حساناً وصحاحاً من كتاب أبي داود، والنسائي، والترمذي، وغير ذلك، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري، وهو أكبر من صحيح مسلم"[9].

وقال رابح بونار في تعليقه على "عنوان الدراية"، وهو يذكر كتب أبي محمد التي ذكرها ابن الأبار وابن فرحون":وكتاب المرشد في حديث مسلم، وما زاد البخاري على مسلم، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم والبخاري"[10].

---

1 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب:ص39.

2 – سنن الدراقطني، كتاب الفرائض، رقم: 4074 " 127/5"

3 – سنن الدراقطني، كتاب الفرائض، رقم: 4074 " 127/5"

4 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب:ص39.

5 – السير :368/15.

6 – (شرح صحيح مسلم) (230/2 (و(30/3 و49).

7 – فتح الباري: (429/13).

8 – ص (174/1).

9 – (الديباج المذهب) (60/2).

10 – المصدر السابق ص 73.

ومن المحتمل أن هذا الكتاب هو والذي قبله، وإن كان ظاهر وصفيهما المتقدمين يدلان على أنهما كتابان متغايران، ويؤكد التغايرَ قولُ الحافظ ابن الأبار في ترجمة المترجَم: (وله في الجمع بين الصحيحين مصنف؛ وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة)؛ نقله الذهبي[1]. والله أعلم .

المبحث الثالث: الإمام ابن القطان وإسهاماته.

المطلب الأول: نبذة عن ابن القطان

كان أبو الحسن عالما مشاركا متضلعا من كثير من العلوم كالفقه والأصلين والتاريخ والتفسير والعربية وغير ذلك؛ كما تدل عليه أسماء مؤلفاته الآتي ذكرها. وبعد أن عدد ابن عبد الملك مؤلفاته قال: " إلى غير ذلك من المعلقات والفوائد في التفسير والحديث والفقه وأصوله والآداب والكلام والتواريخ والأخبار".

لكن العلم الذي كان له فيه التخصص والبراعة وبلغ فيه مبلغ الأئمة الكبار هو علم الحديث بسائر فروعه؛ ونقد متونه وأسانيده.

ولعل شهادة عاصريه المحدث الحافظ أبي عبد الله بن الأبار المعروف بتشدده في النقد؛ كافية في إظهار مكانته الحديثية عند العلماء إذ يقول: " وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث؛ وأحفظهم لأسماء رجاله؛ وأشدهم عناية بالرواية[2] " ويزيد ابن القاضي على ما نقله من وصف ابن الأبار: " مع التفنن في المعرفة والدراية " [3].

ويقول عاصريه أيضا: الحافظ جمال الدين بن مسدي: " كان معروفا بالحفظ والإتقان ومن أئمة هذا الشأن"[4] .

ويقول الحافظ أبو جعفر بن الزبير المتوفى سنة 708هـ: " وكان ذاكرا للرجال والتاريخ عارفا بعلل الحديث نقادا ماهرا "[5].

1 – في (التذكرة) (1351/4).

–2 تذكرة الحفاظ: 134/4.

3 – جذوة الاقتباس: ص 299.

4 – تذكرة الحفاظ: 134/4.

5 – صلة الصلة: ص 132.

وهكذا احتل ابن القطان مكانه في قائمة كبار حفاظ الحديث ونقاده فترجمه الذهبي في ((تذكرة الحفاظ)) وعبر عنه: " بالحافظ العلامة الناقد " وقال: "طالعت كتابه المسمى ((بالوهم والإيهام)) يدل على حفظه وقوة فهمه[1].

وقال الحافظ العراقي في ((طرح التثريب)): " أحد الحفاظ الأعلام؛ صاحب كتاب (بيان الوهم والإيهام))[2] ، وعبر عنه الحافظ ابن حجر في كتبه؛ وخاصة في ((تهذيب التهذيب)) [3].

وترجمه السيوطي في ((طبقات الحفاظ)) وأطلق عليه: " الحافظ الناقد العلامة "؛ وقال: " كان معروفا بالحفظ والإتقان "[4]، وفي شذرات الذهب: " كان حافظا ثقة مأمونا " [5]

- ينقل عن العلامة ابن القطان المالكي مسائل في الحديث ويلقبه بالمحدث المتأخر كما في هذا المثال:" لما ذكر علامات البلوغ شرع في ذكر معرفتها قال في الجواهر: وأما السن فبالعدد، وأما الاحتلام فيصدق فيه ما لم تقم ريبة؛ إذ لا يعرف إلا من جهته، وسواء كان طالبا كما لو ادعى أنه بلغ ليأخذ سهمه في الجهاد، أو مطلوبا كما لو جنى جناية وادعي عليه البلوغ ليقام عليه حدها وأنكر هو ذلك.وأما الإنبات، فقال ابن العربي: يكشف عن عورته ويستدبره الناظر فينظر في المرآة، وأنكره ابن القطان المحدث المتأخر، وقال: لا يجوز النظر إلى العورة ولا إلى صورتها، ولعل المصنف أطلق الغرابة عليه لهذا الإنكار، وإن أراد لأنه لم يقله غيره وكثيرا ما يطلق المحدثون على الحديث الغرابة لهذا المعنى ".[6]

- الذي يهمنا في ذكر مثل هؤلاء الأعلام أن نذكر شيوخهم خاصة أهل الحديث منهم لأنّ بحثنا متعلق بالحديث وفقهه ونجد أنّ الشيخ ابن القطان ولد على بصاط حديثي نسجه الموحدون ونشأ وتلقى علومه؛ فوجد سوق الحديث رائجة؛ وشيوخه متوافرين؛ ورواته محترمين؛ وطلبته متكاثرين؛ والباحثين والمناظرين في مسائله نشطين متحفزين؛ كما يؤكد هو نفسه في مقدمة كتابه " بيان الوهم والايهام "إذ يقول: "قد يكون "أي كتابه" مما لم يسبق إليه في الصناعة الحديثية وترتيب النظر فيها المستفاد بطول البحث وكثرة المباحثة والمناظرة؛ وشدة الاعتناء" .

1 – تذكرة الحفاظ: 134/4.

2 – طرح التثريب: ص1|87.

3 – تهذيب التهذيب: 2|387.

4– طبقات الحفاظ: ص 495رقم 1098.

5 – شذرات الذهب: لابن العماد 5|128.

6– المدرسة الحديثية: ص40.

ومن شيوخ فاس ومراكش؛ أو ممن كان يفد عليهما من حفاظ الحديث والمعتنين بروايته؛ تلقى علومه؛ حيث لازمهم؛ ونهل من حياض معارفهم واستكثر من رواية الحديث؛ ومن لم يتيسر له لقاؤه ممن علت روايتهم من الأندلسيين كاتبهم مستجيزا فأجازوا له؛ بعد أن بلغهم نبوغه وتحصيله.

– وقد ضمن هؤلاء الشيوخ ما بين سماع إجازة " برنامجه " الذي قال عنه ابن القاضي: " وجمع برنامجا مفيدا في مشيخته "[1] ونقل ابن عبد الملك من هذا "البرنامج " الذي وقف عليه؛ تفصيل شيوخ السماع من شيوخ الإجازة حيث ختم قائمة شيوخ السماع بقوله: " هؤلاء لقيهم وأكثر عنهم " ثم بدأ سرد أسماء المجيزين بقوله: " وكتب إليه مجيزا ..."[2].

كما أنه رحل إلى إفريقية والأندلس فأخذ عن شيوخهما. وقد ذكره ابن الأبار وابن عبد الملك في قسم الزائرين للأندلس.

ونكتفي هنا بذكر أبرز شيوخه في الحديث لأنه يهمنا في معرفة تكوين الشخصية العلمية لهذا العالم الفذ؛ وسنذكرهم كما ذكرهم مترجموه؛ أما شيوخه في العلوم الأخرى؛ أو كل شيوخه في الحديث؛ فيطول الحال باستعراضهم.

- كان أبو الحسن عالما مشاركا متضلعا من كثير من العلوم كالفقه والأصول والتاريخ والتفسير والعربية وغير ذلك؛ كما تدل عليه أسماء مؤلفاته الآتي ذكرها. وبعد أن عدد ابن عبد الملك مؤلفاته قال: " إلى غير ذلك من المعلقات والفوائد في التفسير والحديث والفقه وأصوله والآداب والكلام والتواريخ والأخبار".

لكن العلم الذي كان له فيه التخصص والبراعة وبلغ فيه مبلغ الأئمة الكبار هو علم الحديث بسائر فروعه؛ ونقد متونه وأسانيده.

ولعل شهادة عاصريه المحدث الحافظ أبي عبد الله بن الأبار المعروف بتشدده في النقد؛ كافية في إظهار مكانته الحديثية عند العلماء إذ يقول: " وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث؛ وأحفظهم لأسماء رجاله؛ وأشدهم عناية بالرواية[3] " ويزيد ابن القاضي على ما نقله من وصف ابن الأبار: " مع التفنن في المعرفة والدراية " [4].

1 – جدوة الاقتباس ص299.

2 – الذيل والتكملة:412/1.

–3 تذكرة الحفاظ: 134/4.

4 – جذوة الاقتباس: ص 299.

ويقول عاصريه أيضا: الحافظ جمال الدين بن مسدي: " كان معروفا بالحفظ والإتقان ومن أئمة هذا الشأن"[1] .

ويقول الحافظ أبو جعفر بن الزبير المتوفى سنة 708هـ: " وكان ذاكرا للرجال والتاريخ عارفا بعلل الحديث نقادا ماهرا "[2].

وهكذا احتل ابن القطان مكانه في قائمة كبار حفاظ الحديث ونقاده فترجمه الذهبي في ((تذكرة الحفاظ)) وعبر عنه: " بالحافظ العلامة الناقد " وقال: "طالعت كتابه المسمى ((بالوهم والإيهام)) يدل على حفظه وقوة فهمه[3].

وقال الحافظ العراقي في ((طرح التثريب)): " أحد الحفاظ الأعلام؛ صاحب كتاب (بيان الوهم والإيهام))[4] ، وعبر عنه الحافظ ابن حجر في كتبه؛ وخاصة في ((تهذيب التهذيب)) [5].

وترجمه السيوطي في ((طبقات الحفاظ)) وأطلق عليه: " الحافظ الناقد العلامة "؛ وقال: " كان معروفا بالحفظ والإتقان "[6]، وفي شذرات الذهب: " كان حافظا ثقة مأمونا " [7]

المطلب الثاني: نبذة عن كتابه"الوهم والإيهام".

إذ تنحصر أبواب الكتاب المهمة في تتبع أوهام عبد الحق وإيهاماته؛ أي في التركيز على ناحيتين: الناحية الأولى: وهي القسم الأول من الكتاب؛ ملاحقة عبد الحق؛ وتبيين أغلاطه وتجاوزاته في النقل؛ وهي التي عبر عنها باركنا ((بالوهم)) وذلك مثل: غلط في نقل حديث من كتاب إبدال راو بآخر عزو حديث إلى كتاب ليس هو فيه؛ أو ليس بذلك اللفظ تجاوز المتعارف عليه من عزو الحديث إلى كتاب أصل أو اشتهر؛ وعزوه إلى كتاب أقل شهرة أو أصالة زيادة راو في السند أو نقص راو منه.عدم الدقة في نسبة الزيادات المردفة للأحاديث إلى مخرجيها الخلط بين أسانيد بعض المتون إيراد المرفوع على أنه موقوف وبالعكس إلى آخر ما يرجع إلى أوهام عبد الحق في النقل؛ مما يشبه أو يقارب أو يغاير قليلا هذا المذكور. أما الناحية الثانية: فهي القسم الثاني من الكتاب؛ وهي تختص بمناقشة عبد الحق في نظرياته وأفكاره؛ وتطبيقه للقواعد؛ وتصحيحه للأحاديث وتحسينها؛ أوردها وتعليلها؛ وحكمه على الرجال؛ وموافقته

1 – تذكرة الحفاظ: 134/4.
2 – صلة الصلة: ص 132.
3 – تذكرة الحفاظ: 134/4.
4 – طرح التثريب: ص1|87.
5 – تهذيب التهذيب: 2|387.
6– طبقات الحفاظ: ص 495رقم 1098.
7 – شذرات الذهب: لابن العماد 5|128.

للنقاد الذي يحكي أقوالهم أو معارضته لهم. إلى آخر ما يرجع إلى اجتهاده في علوم الحديث وعلله ثم استدراكه عليه في كل ذلك وتتميم الناقص؛ وتكميل المغفل وما إلى ذلك؛ وذلك ما عبر عنه ابن القطان باركنا ((الإيهام)) أي إيهام عبد الحق في النظر[1].

-**التعقبات على ابن القطان:** ومن خلال هذا العنوان نذكر بعض علماء المالكية الذي لم يشتهر عنهم التمرس والتضلع في فن الصناعة الحديثية ولكنها ظهرت من خلال نقدهم لبعض المحدثين أو تعقبات لهم لبعض العلماء ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعقبات هؤلاء الأعلام على العلامة ابن القطان مثل العلامة الحافظ أبو عبد الله بن المواق[2]؛ المراكشي تلميذ ابن القطان واسم كتابه:"المآخذ الحفال؛ في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام؛ من الإخلال والإغفال؛ وما انضاف إليه من تتميم وإكمال ." [3]

قال ابن عبد الملك عن تعقب ابن المواق هذا: " ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث؛ واستقلاله بعلومه؛ وإشرافه على علله وأطرافه؛ وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه "[4].

وقال عنه في ((الرسالة المستطرفة)): " " تعقبا ظهر فيه كما قال الشيخ القصار :إدراكه ونبله؛ وبراعة نقده؛ إلا أنه تولى إخراجه من المبيضة؛ ثم اخترمته المنية؛ ولم يبلغ من تكميله الأمنية " [5].وقد أخرج الكتاب من مسودته وأكمله وأضاف إليه زيادات وتتمات: ابن عبد الملك المراكشي؛ صاحب ((الذيل والتكملة)) وابن رشيد السبتي[6] كما سيأتي معنا وجمع ابن عبد الملك بين كتب عبد الحق وابن القطان

1- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: 628هـ)المحقق: د. الحسين آيت سعيد: دار طيبة – الرياض الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.

2 – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: 1345هـ)المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي: دار البشائر الإسلامية،الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م. ص 178.

3 – الرسالة المستطرفة :187.

4 – الإعلام بمن حل مراكش: 3|141.

5 – المستطرفة :ص 187.

6 – ابن رُشَيْدٍ السَّبْتي مؤلِّفُ الرحلة الجامعة المستوعِبة للفوائد، ذَكَرا معًا هذه الصحبةَ واشتركا في الأخذ عن بعض الشيوخ، وكان بينَهما ما يكونُ بين صاحبينِ متعاصرَيْن مشتركين في الصّناعة، متواردَيْن على الرواية" طموحَيْنِ إلى التفوُّق العلمي. أمّا ابن عبد الملك فقد سمّى صاحبَه خلال بعض التراجم، وقال فيه في إحدى المناسبات، وهو ينشد تذييلاتِ الأندَلسيِّين وغيرهم على بيتى الحريري الواقعَيْن أثناء المَقامة السادسة والأربعينَ اللذين قال فيهما: "أسكَتا كُلُّ نافث، وأمِنَا أن يُعزَّزا بثالث": "ومثلها ما أنشَدني الصاحب الأكرم الحاجّ المبرور الراوية أبو عبد الله بن رُشَيْد، قال: أنشدني أبو محمد عبدُ الواحد بن محمد بن مبارَك التونُسيُّ لنفسه". الذيل والتكملة 4/الترجمة 122.

وابن المواق: قال ابن الزبير: " ألف كتابا جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على كتاب ((الأحكام)) لعبد الحق؛ مع زيادات من قبله. وكتابه المسمى بالذيل والتكملة ... "[1]وقد قال ابن عبد الملك عن كتابه هذا: " وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين (كتاب ابن القطان وكتاب ابن المواق) مضافين إلى سائر أحاديث " الأحكام " وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها؛ فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة؛ حتى لو قلت إنه لم يؤلف في بابه مثله لم أبعد؛ والله ينفع في النية في ذلك "[2].

1 – مقدمة ذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (المتوفى: 703 هـ)حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، 2012 م. الجزء الأول فأنظره إنه مفيد جدا.

–2 الذيل والتكملة السفر الثامن (ترجمة رقم 74).

الفصل الثاني: أهم مؤلفات مالكية الأندلس في الحديث

المبحث الأول: شروح الموطأ

الفصل الثاني: أهم مؤلفات مالكية الأندلس في الحديث

المبحث الأول: شروح الموطأ

وإذا نظرنا نظرة مجملة للتأليف في فقه الحديث عند المالكية، التي اتصفت في عمومها بوفرة المؤلفات في هذا الباب، واعتنائهم بأهم مصادره الأصلية، لاسيما الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم، وتظهر أبرز مميزات وخصائص فقه الحديث عند المالكية، والتي تتجلى في:

-التنسيق بين النصوص. -فهم الأحاديث وتوجيهها. -الأخذ بالأحوط. -عنايتهم بصحيح مسلم أكثر من صحيح البخاري. -النظر إلى الأحاديث نظرة حديثية فقهية.

-الاستحضار القوي لمقامات تصرف النبي صلى الله عليه وسلم.

-نظرتهم للسنة نظرة شمولية، تشمل السنة النبوية وسنة الخلفاء.

وكتاب الموطأ للإمام مالك رحمه الله جمع فيه الأحاديث والآثار مما يجعله كتاب حديث فإن ما ضمّنه الإمام أيضا من آراء في الأحاديث، قبولا وردا، وشرح لبعض المسائل، وضبط لرؤوس الأبواب، وتنبيه على بعض قواعد الأصول، يجعله من كتب شروح الحديث كذلك.

المطلب الأول: شرح الموطأ لابن عبد البر

من المصادر التي اعتمد عليها المالكية . في الفقه والحديث كتاب "الاستذكار[1]" للحافظ ابن عبد البر -رحمه الله- ونضرب أمثلة على ذلك من كتاب التوضيح .

أولا: من الفقه.

- في مسألة نجاسة بول الغلام :" ويؤخذ من كلامه في الاستذكار[2] أن المراد بالطعام الطعام المعتاد، فإنه قال: أجمعوا على أن بول كل صبي يأكل الطعام نجس، واختلفوا في بول الصبي والصبية اللذين يرضعان ولا يأكلان الطعام. ثم ذكر الخلاف، واقتصر ابن بطال على أن المراد بالطعام اللبن".[3]

-وفي مسألة تحديد وقت صلاة المغرب ما نصه:" قال في الاستذكار[4]: هو المشهور. وعلى الاتحاد قال صاحب التلقين، وابن شاس يقدر آخرها بالفراغ منها، وكذلك قال ابن راشد. وظاهر المذهب أنه قدر ما توقع فيه بعد الأذان والإقامة"[5].

---

1 – الاستذكار:أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1421 – 2000م.

2 – الاستذكار:358/1.

3 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب: ص45.

4- الاستذكار:28/1 وما بعدها.

5 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص46.

- وقال أيضا:" وقال صاحب الاستذكار[1]: وحكي ابن القاسم عن مالك أن الظهر تصلى إذا أفاء الفيء ذراعا في الشتاء والصيف للجماعة والمنفرد كما كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه".[2]

- وهو حجة معتمدة في المذهب حيث نقلوا عن الحافظ ابن عبد البر ما نصه :" وجعل الأخير بين يديه). ففي الاستذكار[3] أن هذا اشتبه على قول بعض أصحابنا، فأنكر أن يكون الأذان يوم الجمعة بين يدي الإمام، كان في زمانه عليه السلام، وأبي بكر، وعمر، وأن ذلك حدث في زمان هشام. قال: وهو قول من قل علمه. ثم حكى حديث السائب الذي سيأتي. قال: وقد رفع الإشكال فيه ابن إسحاق عن الزهري عن السائب قال: كان يؤذن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس على المنبر يوم الجمعة، وأبي بكر، وعمر. انتهى"[4].

- واحتج الشيخ خليل –رحمه الله– بنقل ابن عبد البر للإجماع فقال ما نصه:" وحكي صاحب الاستذكار[5] في ذلك الإجماع قال: أجمعوا أن المريضة التي لا ترجى حياتها، أن ذبحها ذكاة إن كانت فيها الحياة حين ذبحها، وعلم ذلك بما ذكر من الحركات. وأجمعوا على أنها إذا صارت في حال النزع ولم تحرك يدا ولا رجلا أنه لا ذكاة فيها"[6]

ثانيا: في الحديث.

- واعلم أن قول المؤذنين: ((الصلاة خير من النوم)) صادر عنه صلى الله عليه وسلم،ذكره صاحب الاستذكار [7]وغيره[8].

- ومن تصحيحات الحافظ ابن عبد البر مثل هذا المثال:" قال في الاستذكار: وهو حديث صحيح النقل".[9]وقال أيضا في تخريج حديث ما نصه:" لما رواه مالك مرسلا، ومسلم وغيره مسندا أنه عليه الصلاة والسلام قضى باليمين مع الشاهد" .

1 – الاستذكار:48/1.
2 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص46.
3 – الاستذكار: 26/2.
4 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص47.
5 – الاستذكار:262/5.
6 – التوضيح:240/3.
7 – الاستذكار:398/1.
8 – التوضيح: 293/1.
9 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص48.

قال صاحب الاستذكار[1]: وقد أسنده جماعة ثقات عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه يرفعه، وقد صح من حديث ابن عباس مرفوعا، وروى ذلك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يرو عن واحد مخالفته، وقاله جماعة من التابعين منهم الفقهاء السبعة، وخالف في ذلك أبو حنيفة ويحيى بن يحيى من أصحابنا وزعم أنه لم ير الليث يفتي به، وخصصناه بالأموال؛ لأن عمرو بن دينار راوي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: وذلك في الأموال"[2].

كما اعتمد على العلامة ابن عبد البر في تضعيف الأحاديث كما جاء في أمثلة كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:" قال في الاستذكار[3]: وروي على نحو هذا القول أحاديث، إلا أنها عند أهل الحديث معلولة..."[4]. وقال أيضا:" قال ابن عبد البر[5]: إنه حديث منكر وروى أن ابن عمر كان يشعرها من الجانبين شاء. والمشهور أنه من نحو الرقبة إلى المؤخر. قال ابن حبيب: يشعرها طولا"[6].

وأما إذا رجعنا إلى شروح الموطأ من طرف الحافظ ابن عبد البر –رحمه الله–فنجده أنه قد شرح ابن الموطأ على مرتين مرة في كتاب سماه"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"[7] ومن اسم الكتاب نؤخذ أن هناك اهتمام بفقه الحديث ومرة وفي كتاب آخر سماه"الاستذكار" كما سبق معنا أما كتابه الأخير فندع صاحبه هو الذي يتكلم عنه فيقول:" ولم أذكر في كتابي هذا شيئا من معاني النقل وغوائله وعلم طرقه وعلله ولا من فضائل مالك – رحمه الله – وأخباره إذ ذاك كله مذكور بأتم ذكر وأكمله في ((كتاب التمهيد)) والحمد لله.[8]

وقصدت من روايات ((الموطأ)) في كتابي إلى رواية يحيى بن يحيى الأندلسي فجعلت رسوم كتابي هذا على رسوم كتابه ونسق أبوابه للعلة التي ذكرناها في ((التمهيد)) على أنه سينظم بهذه الرواية كثير من

1 – الاستذكار:110/7.

2 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص49.

3 – الاستذكار:188/6.

4 – التوضيح: 338/4.

5 – الاستذكار:247/4.

6 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص49.

7 – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ،أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب: 1387 هـ..

8 – الاستذكار:13/1.

اختلاف الرواية عن[1] مالك في موطئه على حسب ما يقود إليه القول في ذلك بحول الله"[2]. أي أنه – ابن عبد البر رحمه الله– تناول جانبا مهما من كتاب الموطأ كان قد أغفله عند تأليفه لكتاب التمهيد؛ هذا الجانب هو آراء مالك في موطئه التي بنى عليها مذهبه، بالإضافة إلى ما فيه من أقوال الصحابة والتابعين وسلف الأمة المهديين، الذين أدركهم مالك في المدينة، مع مقارنتها بآراء العلماء في الأمصار المختلفة، من المذاهب الأربعة، وغيرهم، مقارنة حوارية تستكشف الدلائل وتناقشها، وتختار منها دون تعصب يذكر، مع عزوف عن دراسة أسانيد الأحاديث وعللها، إذ محل ذلك كتاب التمهيد[3] ولذا سيكون كلامنا منصبا على التمهيد الذي جمع فيه صاحبه بين الرواية والدراية وكلامنا عنه من ثلاث نواحي:

– **الاهتمام بالحديث رواية:** كان الاهتمام بهذا العلم في الموطأ ظاهراً حيث لم يستوعب ابن عبد البر كل ما جاء في الموطأ، بل اقتصر في شرحه على الأحاديث المتصلة والمنقطعة والمرسلة التي جاءت في الموطأ، ولهذا نجد أنه لما تكلم في مقدمته عن بعض القضايا في علم الحديث مقرراً لها كحجية الخبر الواحد وحجية المرسل قال:" ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا في المسند والمرسل، واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس–رحمه الله– في رواية يحيى ين يحيى الليثي الأندلسي– رضي الله عنه– من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ومرسله، وكل ما يمكن إضافته إليه، صلوات الله وسلامه عليه"[4] إلا أنه لم يكتف برواية يحيى فقط بل يذكر أحيانا أحاديث من الروايات الأخرى للموطأ خاصة الأحاديث التي تتعلق بالأحكام وأهملها يحيى في روايته[5].

– **الاهتمام بالحديث دراية:**يهتم ابن عبد البر– رحمه الله– في كتابه هذا بالاستدلال للمسائل الفقهية التي يذكرها، فيذكر ما فيها من أقوال للعلماء، مع ذكر أدلتهم، ومناقشتها والترجيح بينها يقول ابن عبد البر مقدمته:"... وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء،

---

[1] – الاستذكار:10/1.

2 – الاستذكار:10/1.

3 – نفس المصدر السابق: 22/1–24، ومن المسائل التي يحيل حكمها على التمهيد على سبيل المثال قوله:" وروى مروان بن محمد الطاطري – وهو من ثقات التابعين – عن مالك بن أنس مثل ذلك وقد ذكرناه بإسناده في التمهيد". الاستذكار:262/1.

4– التمهيد:8/1.

5 – المرجع السابق:10/1

أولو الألباب، وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها، ومعانيها، ما يشتفي به القارئ الطالب، ويبصره وينبه العالم، ويذكره، وأتيت من الشواهد على المعاني ...."[1]

ومنها:" أي: بالقراءة الشاذة، وعن مالك إجازة القراءة بالشاذ ابتداء، ذكره ابن عبد البر في تمهيده"[2].

- **الطابع المذهبي في الكتاب:** قصدنا من هذا العنوان، اهتمام المالكية بفقه الحديث دون الخروج عن المذهب الذين ينتمون إليه من حيث الأصول والقواعد.

إن الذي يقرأ شروح ابن عبد البر على كتاب الموطأ يدرك أنه يقرأ كتاب في المذهب المالكي،من خلال أشياء عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1- التصريح بأنه من المالكية: حيث يقول:" والذي عليه أصحابنا المالكيون، أن مرسل الثقة تجب به الحجة"[3].

2- نقله الإجماع في المذهب: حيث يقول رحمه الله:" أصل مالك الذي لم يخالفه فيه أحد من أصحابه..."[4] وهذا لايكون إلا من مطلععلى مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف من المذهب.

3- اعتماده على أصول مالك: حيث قال-رحمه الله-:" والذي يجيء عندي على مذهب مالك من القول في الحديث"[5].

المطلب الثاني: شرح الموطأ للباجي.

لقد اعتنى الإمام الباجي"ت474هـ" -رحمه الله- بكتاب الموطأ عناية فائقة، فقد تناوله شرحاً في ثلاثة كتب، أعظمها -كما هو المعروف عند المشتغلين بالمذهب المالكي- كتاب الاستفياء، ثم اختصره في كتابه المنتقى، ثم اختصر المنتقى في كتابه الإيماء[6]، ولكن الكتاب الذي اشتهر وشاع وذاع هو كتابه **المنتقى** وقد اعتمده المالكية كمصدر من مصادر الفقه المالكي وإليك بعض الشواهد التي تدل على ذلك:

1 - التمهيد:9/1.

2 - المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص52.

3 - المصدر السابق:2/1.

4 - المصدر السابق:2/1.

5 - المصدر السابق:178/1.

6 - الديباج:384/1، وانظر مقدمة تحقيق فصول الأحكام:61-64.

قال الباجي ما نصه :" وفي المنتقى[1]: لو مسح بماء على رأسه من بلل المطر أو غيره لم يجزه. قاله ابن القاسم. وفيه أيضا أن ابن القاسم وسحنونا قالا: يجوز الغسل بماء المطر. كما نقله ابن رشد. وعلى هذا فاتفق نقل الباجي وابن رشد عن ابن القاسم في الإجزاء في الغسل، واختلف في المسح، والظاهر أن له فيه قولين، والله أعلم؛ والفرق على هذا القول أن قوله تعالى:{ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَي ٱلْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَي ٱلْكَعْبَيْنِ } [2]

يقتضي وجوب النقل، إذ التقدير: ألصقوا بلل أيديكم برؤوسكم، والله أعلم"[3].

وقال أيضا –رحمه الله– متكلما عن مسألة مسح الأذنيين :" الرابعة: أن يمسح أذنيه بماء جديد ظاهرهما بإبهاميه، وباطنهما بإصبعيه ويجعلهما في صماخيه. وفي وجوب ظاهرهما قولان، وظاهرهما ما يلي الرأس، وقيل: ما يواجه ...المشهور أن مسح الأذنين ظاهرا وباطنا سنة. **قال في المنتقى[4]**: وذهب ابن مسلمة والأبهري إلى أن مسحهما فرض. وقال عبد الوهاب: داخلهما سنة وفي ظاهرهما خلاف"[5].

أ– الاهتمام بالحديث رواية:

الذي يقرأ كتاب المنتقى يلاحظ أنه لا يهتم كثيراً بأسانيد الأحاديث وإنما انصب شرحه على ذكر المسائل الفقهية وربطها بفروعها ونجده يقول في هذا السياق:" وأعرضت عن ذكر الأسانيد..."[6]. وقال في موضع آخر:" وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد..."[7].

ولكن لا يعني هذا الإعراض كلية عن الإسناد وإنما كان يذكر الحديث مع مسائله الفقهية كدليل عليها كما قال:" وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء، من إيراد الحديث والمسالة من الأصل..."[8]. وعدم ذكره رحمه الله للأسانيد والله أعلم حسب رأيي الشخصي يعود لسببين أساسين:

1– إمامة الإمام مالك رحمه الله وقوة حفظه وعلو كعبه في الحديث، فلا ينبغي–في رأي الباجي– تضيع الوقت في ذكر الأسانيد لكتاب أشهر من نار على علم.

2– والسبب الثاني والله أعلم اهتمام العلماء الذين سبقوا الباجي اهتموا بكتاب الموطأ من جهة الإسناد.

---

1 – المنتقى:38/1.

2 – المائدة:07.

3 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص53.

4 – المنتقى: 75/1.

5 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص54..

6 – المنتقى:3/1.

7 – المصدر السابق:3/1.

8 – المصدر السابق:3/1.

ب-الاهتمام بالحديث دراية:

سبق وإن قلنا إنّ الإمام الباجي غلب جانب الدراية على جانب الرواية، بحيث استوفى فيه المسائل دراسة وتمحيصا، وعلى هذا يكون قد استوعب جل المسائل الفقهية، حيث يقول رحمه الله تعالى:" وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء، من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبعت ذلك بما يليق به من الفروع، وأثبته شيوخنا المتقدمون، رضي الله عنهم- من المسائل وسد من الوجوه والدلائل"[1].

ج- الطابع المذهبي للكتاب:

من المعروف أن الإمام الباجي هو أحد أساطين المذهب المالكي، ويشهد لذلك كتابه الذي لا يمكن أن تمر بمسألة من مسائله إلا وصرّح بمالكيته، فتجده أحياناً ويقول:" أكثر شيوخنا من المالكيين"[2]. ويقول أيضا:" و الكثير من أصحابنا يقولون بكذا ..." [3]ويسمي علماء مالكية وهذه وغيرها تدل بجلاء أن الإمام الباجي مالكي المذهب،إضافة إلى تخريج الفروع الفقهية على أصول المالكية[4].

المبحث الثاني: شروح الصحيحن

لقد تنوعت شروح المالكية لشرح الصحيحين وتعددت وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على اعتنائهم الكبير بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقهها فلم يتركوا بابا من كتب الاحاديث الصحيحة المعتمدة إلا اعتنوا بها مع عدم خروجهم عن أصول مذهب مالك الذي كان ظاهرا في شروحهم كما سيأتي معنا.

المطلب الأول: شرح صحيح مسلم[5].

حاز "صحيح الإمام مسلم" مكانة عالية بين مصنفات الحديث، وتربّع سدة رفيعة من التقدير والعناية، فكثرة حوله الشروح حتى بلغت أكثر من خمسين شرحاً،واختلفت طولاً وقصراً. ونظراً لأهميّة صحيح مسلم، وما يتصف به من سهولة تناول الأحاديث، والتحرّز في الألفاظ، والتحرّي في السياق، فإن بعض العلماء يفضّلونه على صحيح البخاري من هذه الناحية، وهذه الوجهة التي سادت لدى علماء المغرب العربي، ومن أهم شروحه:

---

1 - المنتقى:3/1.

2 - المصدر السابق:3/1.

3 - المصدر السابق:10/1.

4 - المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص55.

5 - هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن مسلم القشيري، من أئمة المحدثين، أخذ عن الإمام أحمد وطبقته، لازم البخاري، وحذا حذوه، أشهر كتبه الصحيح المشهور بصحيح مسام، والمسند الكبير، وأهام المحدثين.، تذكرة الحفاظ:150/2.

1- المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري[1]"ت536 هـ".

ومن أهم الكتب التي اعتمد عليها المالكية كتاب المعلم بفوائد مسلم" للعلامة المازري فلصاحبه مكانة عظيمة في العالم الإسلامي والمذهب المالكي على وجه الخصوص وهو شرح ممتع وشامل استفاد منه جميع شرّاح صحيح مسلم وغيرهم من العلماء فضلا عن أصحاب المذهب المالكي ومن أمثلة ما جاء في "التوضيح" مستشهدا بكتاب " المعلم" ما يلي.

- في التوضيح ما نصه:" وقال صاحب التلقين[2] وصاحب المعلم[3] وصاحب القبس[4] وسند النية وحدها كافية. ولفظ التلقين: الإحرام هو اعتقاد دخوله في الحج وبذلك يصير محرما. ولفظ المعلم: وعند مالك والشافعي أن الحج يصح الدخول فيه بالنية وحدها كما ينعقد الصوم. وأخذه القرافي من المدونة لقوله فيها: إذا توجه ناسيا للتلبية كان بنيته محرما، لكن تأول ذلك أبو عمران واللخمي لأنهما قالا: لأنه حصل منه نية وفعل، وهو التوجه. ورد بأنه إنما قال: بنيته، ولم يقل بالنية والتوجه[5].

- وقال أيضا –رحمه الله–:" ألزم ابن حبيب أن يقول في الإبل والبقر إذا ندت فلم يقدر عليها أن تذكى بالعقر، من قوله في الشاة وغيرها إذا وقعت في مهواة أنها تطعن حيثما أمكن ويكون ذكاة لها. والجامع بينهما العجز عن الوصول إلى الذكاة في المحلين. وفرق صاحب المعلم[6] وابن بشير بأن الواقع في مهواة يتحقق تلفه لو ترك، فلعل ابن حبيب أباح ذلك صيانة للأموال، بخلاف الناد فإنه قد يتأنس ويتحيل على أخذه، ابن عبد السلام: وفيه نظر؛ لأن البعير إذا ند أقوى شبها بالوحش مما وقع في مهواة، ولو قيل بالعكس في مثل هذا لكان له وجه"[7].

- وقال في مثال آخر:" وزاد المازري مع قيد اليسارة قيدين آخرين: أن يكون غير مقصود، وأن يكون محتاجا إليه. وقرره في المعلم[8] بأن العلماء أجمعوا على فساد بعض بياعات الغرر، كالأجنة، والطير في الهواء، والسمك في الماء. وأجمعوا على صحة بعضها، كالجبة وإن كان حشوها مغيبا، وكإجازة الدار مشاهرة مع كون الشهر ناقصا وكاملا، وكدخول الحمام والشرب من السقاء مع اختلاف الناس في

---

1 – سبق ترجمته52 .

2 – التلقين:81/1 وما بعدها

3– المعلم:81/2 وما بعدها

4 – القبس:54.

5 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص56.

6 – المعلم:95/3.

7 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص57.

8 – المعلم:242/2.

الاستعمال والشرب من السقاء. واختلفوا في بعضها، فيجب أن يبحث عن الذي يعرف منهم اتفاقهم واختلافهم، ففهمنا عنهم أنهم إنما منعوا بيع الأجنة لعظم غررها وأن الغرر فيها مقصود، وأجازوا تلك المسائل لأن الغرر فيها يسير غير مقصود وتدعو الضرورة إلى العفو عنه"[1].

ونختم بذكر مسألة استشكلها المازري[2] وذكرها الشيخ خليل-رحمه الله- في توضيحه:" وفي مسلم، الملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك. والمنابذة: أن ينبذ بالرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض به؛ ومنه بيع الحصاة: وهو أن تسقط حصاة من يده فيجب البيع، وقيل: أن تسقط على ثوب فيتعين، و استشكلهما المازري[3] ...وكلام المازري الذي أشار إليه المصنف هو في المعلم، لأنه قال فيه: قيل في هذا الحديث تأويلات منها: أن يكون المراد أنه يبيع من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة، ولا شك أن هذا مجهول لاختلاف الرمي. وقيل معناه: أي ثوب وقعت عليه حصاتي فهو مبيع، هذا أيضا مجهول كالأول. وقيل معناه: ارم بالحصاة فما خرج فلك بعدده دنانير أو دراهم، وهذا أيضا مجهول. وهذه تأويلات تتقارب، وكلها يصح معه المنع. وقيل تأويل رابع، وخامس، فقيل معناه: أنه إذا أعجبه الثوب ترك عليه حصاة، وهذا إذا كان بمعنى الخيارة، وجعل رمي الحصاة علما على الاختيار لم يجب أن يمتنع إلا أن تكون عادتهم في الجاهلية أن يضيفوا إلى ذلك أمورا تفسد البيع، ويكون ذلك عندهم معروفا ببيع الحصاة، مثل أن يكون متى ترك الحصاة ولو بعد عام وجب له البيع فإنه فاسد؛ وقيل: إن كان الرجل يسوم الثوب وبيده حصاة، فيقول: إذا سقطت من يدي فيجب البيع، وهو أيضا كالذي قبله. انتهى.

سبق اللخمي المازري إلى هذا الإشكال، ووجهه ظاهر، لأنه إذا جعل سقوط الحصاة أو رميها دليلا على البيع، فإذا حصل بذلك فلا غرر لأنه رضى"[4]

هذا بالنسبة للجانب الفقهي التطبيقي وأما الحديث عن الجانب النظري فسأتكلم عن هذا الكتاب بصفة عامة لأن صحيح مسلم من أصح الكتب التي تلقتها الأمة بالقبول فلايحتاج كثيرا لعلم الرواية، وينصب الجهد كله في دراسة الحديث دراية ويبحث عن فقه مع ذكره المسألة الخلافية؛ فيذكر أقوال العلماء فيها، وأدلتهم مع مناقشتها والترجيح بينها[5]، وكذلك يلاحظ من طالع هذا السفر أنّ الإمام

1 - المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص57.

2 - المعلم:235/2.

3 - المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص57.

4 - مرجع سابق، المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص57.

5 - المعلم:311-310-299-297-288/1.

المازري–رحمه الله– لم يلتزم الترتيب الذي اعتمده مسلم[1] في ترتيب الأحاديث[2]. وهذا راجع والله أعلم كان أنه كان يملي هذه الفوائد على تلاميذه –كعادة العلماء في ذاك الزمان– فلربما تجاوز أحاديث، ثم بدا له بعدما تجاوزها، أنها بحاجة إلى إيضاح وبيان، فيرجع إليها ويشرحها، ومن ثم أنه لم ير ضرورة الترتيب[3].كما يظهر بيّنا الطابع المذهبي في هذا الكتاب ومما يدل على ذلك قوله:"وحمله بعض شيوخنا على أنه ولو كانت جماعة في السوق لكانت كالفذ في غير السوق"[4]ويقصد شيوخنا المالكية ويقول أيضا:" كره مالك في المدونة أن يقرأ الإمام بسجدة في صلاة الفرض"[5].

2– إكمال المعلم[6] للقاضي عياض بن موسى اليحصبي"ت544هـ" –رحمه الله تعالى–

كان هذا الكتاب هو الآخر لا يقل أهمية عن أصله "المعلم" ونجد أن الشيخ خليل–رحمه الله– كذلك جعل كتاب القاضي عياض من الكتب المعتمدة في المذهب المالكي وفي شروح السنن ونذكر على سبيل المثال بعض الشواهد من "التوضيح" التي جاء فيها ذكر "الإكمال" كما يسميه الشيخ خليل–رحمه الله– وإليك بعضها.

- قال ناقلا عن "الإكمال" قوله:" وهذا ما ظهر لي من البحث في كلامه، ولم أرها منصوصة للمتقدمين هكذا؛ نعم قال أبو عمر بن عبد البر في كافيه: إن الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جرى بها فما بعدها منه طاهر. وأشار عياض في الإكمال[7] لما تكلم على قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم"[8] إلى أن الجاري كالكثير، والله أعلم."[9]. وهذا المشهور من مذهب المالكية.[10]

---

1 – هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن مسلم القشيري، من أئمة المحدثين، أخذ عن الإمام أحمد وطبقته، لازم البخاري، وحذا حذوه، أشهر كتبه الصحيح المشهور بصحيح مسام، والمسند الكبير، وأهام المحدثين.، تذكرة الحفاظ:150/2.

2 – ترتيب مسلم لصحيحه حيث بدأه: بكتاب الإيمان... وختمه بالتفسير، ينظر فهرست صحيح مسلم التي أعدها محمد فؤاد عبدالباقي عن أبواب مسلم:4/5–84.

3 – مقدمة الشاذلي النيفر لكتاب المعلم:132.133/1.

4 – المعلم:436/1.

5 – المصدر السابق:477/1.

6 – شَرْحُ صَحِيح مُسْلِم لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إكمَالُ المُعْلِم بفَوَائِدِ مُسْلِم: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،الطبعة: الأولى، 1419 هـ – 1998 م.

7 – الإكمال:105/2.

8 – أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم:282 "235/1".

9 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص58.

10 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص58.

3- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، "ت626هـ"

يعتبر كتاب القرطبي هذا من أهم الشروح الحديثية التي اعتنت بتقرير المذهب المالكي في المسائل الخلافية مع مقارنته بالمذاهب الأخرى، وبالتالي كتاب أصيل بين كتب الخلافيات وإليك بعض الأمثلة.

- قال ناقلا عن صاحب "المفهم " ما نصه :" فقد **حكاه القرطبي** في المفهم عن مالك، وحكاه في البيان عن ابن القاسم".[1]

4- **أبو الروح عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي:"ت743هـ" في كتابه: "إكمال الإكمال**[2] " الذي جمع بيم "لمُعلم" و"الإكمال" و"والمفهم" و"والمنهاج."

5- **الأبِّي، في كتابه "إكمال إكمال المُعلم**[3]" الذي ذكر فيه أنه ضمّنه كتب شرَّاحه الأربعة: المازري وعياض والقرطبي والنووي[4].

---

1 - التوضيح: 400/2.

2 - أبو الروح عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي: الفقيه الإمام المتفنن في كثير من العلوم، العمدة المتقين الألمعي الذكي الزكي حفظ مختصر ابن الحاجب في ثلاثة أشهر ونصف ثم حفظ الموطأ تفقه ببجاية عن جماعة منهم أبو يوسف يعقوب الزواوي وقدم الإسكندرية وتفقه بها عن جماعة ودرس بمصر وحصل به النفع وانتهت إليه رئاسة الفتوى هناك وتولى القضاء بنابلس ثم بدمشق وناب عن قاضي القضاة بمصر شرف الدين بن مخلوف ثم عن قاضي القضاة تقي الدين الأخنائي شرح صحيح مسلم في اثني عشر مجلداً سماه إكمال الإكمال وشرح مختصر ابن الحاجب الفرعي بلغ فيه الصيد في سبع مجلدات. واختصر جامع ابن يونس وصنف في الوثائق والمناسك وله تاريخ في نحو اثني عشر مجلداً. مولده سنة هـ وتوفي سنة 743 هـ[1342 م]. ينظر ترجمته: شجرة النور:314/1.

3 - أبو عبد الله محمَّد بن خلف المعروف بالأبي الوشتاتي: البارع المحقق العلامة الأصولي المطلع الفهّامة المؤلف المتقن الفقيه المتفنن الراوية النظار المتحلي بالوقار. أخذ عن أئمة منهم ابن عرفة لازمه وبه انتفع وهو من أكابر أصحابه قال ابن عرفة: كيف أنام وأصبح بين أسدين الأبي بفهمه وعقله والبرزلي بحفظه ونقله وعنه أخذ أئمة كابن ناجي وأبي حفص القلشاني وأبي زيد الثعالبي وانتفع به. له شرح نبيل على صحيح مسلم سماه إكمال الإكمال شرح جليل مشحون بالفرائد والفوائد وله شرح المدونة وله نظم وتفسير. تولى قضاء الجزيرة سنة 808 هـ وتوفي سنة 828 هـ[1424م]. ينظر: ترجمه شجرة النور الزكية:351/1.

4 - يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي الحوراني الدمشقي الشافعي.كنيته: أبو زكريا، وهي كنية على غير قياس، وقد استحب ذلك أهل العلم كما قال النووي . رحمه الله . صاحب التآليف المشهورة ومن مصنفاته التي أتمها: شرح صحيح مسلم، المنهاج، رياض الصالحين، روضة الطالبين، التنبيه، الأذكار، التقريب، الأربعين، مناقب الشافعي، مختصر أسد الغابة، التبيان في آداب حَمَلة القرآن، وغيرها.، توفي ليلة الأربعاء، الثُّلث الأخير مِن الليل، رابع وعشرين من رجب، سنة ست وسبعين وستمائة: ينظر ترجمته: الإمام النووي، عبد الغني الدقر، أسرته ومولده ونشأته، ص19-24.

6- **ثم بكتاب "مكمِّل إكمال الإكمال" للسنوسي**[1]، وغير ذلك من المصنفات التي اعتمدت كتاب "المفهم" واستفادت منه في حلّ المشكلات وفي الشرح.والكتب في الغالب تشابهت فرأيت ألا أطيل على القارئ بالحديث عنهم.

المطلب الثاني: شرح صحيح البخاري.

لقد اهتم المالكية رحمهم بشرح البخاري اهتماما بالغا حتى استفاد غيرهم منهم كما سيأتي معنا في خاتمة هذا الفصل بإذن الله تعالى، ومن أهم شروحه:

1- شرح صحيح البخاري[2] **لابن بطال**[3]**"ت449هـ":**

المكانة العلمية البارزة للإمام ابن بطال – رحمه الله – وكتابه القيِّم (شرح صحيح البخاري)، والذي يعد من أوائل الشروح لصحيح الإمام البخاري – رحمه الله –، بل هو أقدم شرح مطبوع لصحيح البخاري والذي أكثر النقل عنه كل من جاء بعده ولا يخفى ذلك؛ ولذا نجد أن الشيخ خليل –رحمه الله– كغيره من العلماء قد استفاد استفادة عظيمة من العلامة ابن بطال ومن كتبه وإليك بعض الأمثلة من كتاب "التوضيح" .

- قال :" في مسألة بول الصبي الذي لم يأكل الطعام:" واقتصر ابن بطال[4] على أن المراد بالطعام اللبن."[5]

- وفي بعض الأحيان ينقل الإتفاق على لسان ابن بطال فيقول:" وحكى ابن بطال[6] أن من قام من اثنتين عمدا بطلت صلاته اتفاقا."[7]

---

1 – هو: أبو عبد الله محمَّد بن يوسف الحسني السنوسي: به عرف التلمساني عالمها وصالحها وفاضلها العلامة المتكلم المتفنن شيخ العلماء والزهاد والأساتذة العباد العارف بالله الجامع بين العلم والعمل. أحد علماء المالكية الكبار في عصره، له مؤلفات منها، شرح مختصر ابن عرفة، وتعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي، بالإضافة إلى كتابه هذا توفي سنة:"895هـ":ينظر ترجمته شجرة النور:1/384-385.

2 – شرح صحيح البخارى لابن بطال: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ)تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض،الطبعة: الثانية، 1423هـ – 2003م.

3 – أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي: يعرف باللجَّام، الإمام العالم الحافظ المحدث الراوية الفقيه، روى عن ابن أبي صفرة والقنازعي، والقاضي، يونس بن عبد الله وغيرهم. أخذ عنه جماعة. ألّف شرحه المعروف على البخاري والاعتصام في الحديث، مات سنة 444 هـ أو سنة 449 هـ[1057 م]. ينظر ترجمته: شجرة النور:1/171.

4 – شرح صحيح البخارى لابن بطال:1/332.

5 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص60.

6 – شرح صحيح البخارى لابن بطال:2/333.

7 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص62.

1- **الاهتمام بالحديث رواية:** لقد اهتم الإمام ابن بطال بعلم الرواية اهتماما بالغا وإن كان صحيح البخاري من أشهر الكتب التي تلقتها الأمة بالقبول، لاتحتاج إلى علم الرواية كثيرا ولكن بالرغم من هذا نجد أن الإمام يختصر متون الأحاديث عندما يسردها، ويكتفي في ذلك بما يهمه في شرح النص فقط، فهو يختصر المتون بقدر الحاجة، ويختلف الاختصار مرة من بداية الحديث ومرة في أثنائه وكثيرا ما يختصر آخرها حيث يذكر موضع الشاهد ثم يقول...الحديث، وأحيانا يذكر الحديث بالمعنى. وأحيانا أخرى يعلق على الأحاديث التي يذكرها؛-سواء ينقل فيها قول العلماء وبعض الأحيان يقول رأيه هو في هذه الأحاديث- خاصة إذا كانت هذه الأحاديث غير موجودة في البخاري واستدل بها على المخالف أو استدل المخالف بأدلة ضعيفة، ومن أمثلة ذلك قوله-رحمه الله- في حديث:" أم سلمة: (أنها قربت إلى رسول الله عليه السلام جنبًا مشويًا، فأكل منه ثم قام إلى الصلاة وما توضأ) قال الترمذى: وهذا حديث صحيح غريب"[1]. وهذا في نقله تصحيح غيره وهو كثير لمن طالع شرحه، وأما تصحيحه فمن أمثلة ذلك قوله:" ومعنى الحديث صحيح على غير ما ظنهُ الجهمى، وذلك أن موسى (صلى الله عليه وسلم) لم يبعث الله إليه ملك الموت، وهو يريد قبض روحه حينئذ، وإنما بعثه إليه اختبارًا وابتلاء، كما أمر الله خليله إبراهيم بذبح ابنه، ولم يُرد تعالى إمضاء الفعل ولا قتل ابنه، ففداه بذبح عظيم)"[2]. وأما عن تعليقه على الأحاديث تضعيفا منه قوله-رحمه الله- في تعليقه على:" عن أبى هريرة: (من أفطر يومًا من رمضان متعمدًا لم يقضه صيام الدهر)، رواه الثورى عن حبيب بن أبى ثابت، عن ابن المطوس، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى، صلى الله عليه وسلم ، وهو حديث ضعيف لا يحتج بمثله"[3].وكذلك قوله:" وما رواه أهل الظاهر عن ابن عباس فإسناده ضعيف، رواه قتادة عن رجل، عن ابن عباس"[4]. وغيرها من العلوم المعروفة عند المحدثين كالكلام على الرجال وغيرها...

2- الاهتمام بالحديث دراية:

يتضح من خلال شرحه أنه لم يتعرض لشرح كل كتب صحيح البخاري فضلا عن أبوابه، بل كان جل اهتمامه بما له علاقة بالأحكام الفقهية. لأن هناك كتب لم يذكرها في شرحه، ككتاب بدء الخلق، والتفسير، والفضائل، ومناقب الصحابة، و المغازي.

1 - شرح البخاري، لابن بطال:487/9.

2 - شرح البخاري:322/3.

3 - شرح ابن بطال للبخاري:70/4.

4 - نفس المصدر:478/1.

يترجم ابن بطال أحيانا لبعض الأبواب ويعرض عن ذكر أحاديثها وشرحها، ثم يقول: ليس فيه فقه، أو لا فقه في هذا الباب[1]، يظهر من خلال تتبع منهج ابن بطال في شرحه أنه اهتم كثيرا باستنباط الفوائد المتنوعة من الألفاظ والعبارات الواردة في الأحاديث. كما يظهر كثرة إيراده للآثار الصحابة المختلفة في المسألة الواحدة، وكذا آثار التابعين، واستخدام كل ذلك في استنباط الأحكام من النصوص الحديثية المختلفة. كما أنه أكثر من النقل عن الإمام مالك وأصحابه وأصحابهم، ويكثر من حشد أقوال الطوائف الفقهية في المسألة الواحدة.

وكذلك كثيرا ما يذهب ابن بطال إلى الجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض أو الاختلاف، وإذا لم يتيسر له ذلك نراه يميل إلى الترجيح بينها. وكثيرا ما يقول: الجمع بين الأدلة أولى من تضادها. كما يتمسك في أغلب المسائل الفقهية التي في الكتاب بما يدل عليه الحديث. ومعظم اختياراته وترجيحاته في الكتاب مبنية على ذلك. أن الأخوات عصبة للبنات يرثون ما فضل عن البنات، فبيّن أنّ هذا قول جماعة من الصحابة غير ابن عباس؛ فإنّه[2] يقول: إنّ للابنة النصف، وليس للأخت شيء، وما بقي للعصبة .ثم يقول ابن بطال: " وحجة الجماعة: السنة الثابتة من حديث ابن مسعود، ولا مدخل للنظر مع وجود الخبر، فكيف وجماعة من الصحابة يقولون بحديث ابن مسعود، ولا حجة لأحدٍ خالف السنّة" وحديث ابن مسعود الذي عناه هو قوله:" لأقضينّ فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم. أو قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف، ولابنة الابن السدس، وما بقي فللأخت"[3]

كما اشتمل كتابه على كثير من آرائه المتعلقة بالقياس وغيره من مباحث الأصول. فقد أشار ابن بطال في مواضع كثيرة من كتابه إلى مصادر الاستدلال عنده، وهي نفسها أصول مالك في الموطأ، ومنها: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والقياس، وعمل أهل المدينة، والإجماع: إجماع أهل المدينة، أو

1 – نفس المصدر:66/5. ونذكر على سبيل المثال:" باب: الفحولة من الخيل وقال راشد بن سعد: كان السلف يستحبون الفحولة؛ لأنها أجرأ وأجسر. 1718 / فيه: أنس، كان بالمدينة فزع، فاستعار الرسول (صلى الله عليه وسلم) فرسا لأبى طلحة، يقال له: مندوب، فركبه، وقال: (ما رأينا من فزع، وإن وجدناه لبحرا). لا فقه فى هذا الباب".

2 – شرح البخاري لابن بطال:530/8.

3 – شرح البخاري لابن بطال:530/8. والمسألة كما ذكرها في كتابه:" اب ميراث ابنة الابن مع الابنة :فيه: أبو موسى أنه سئل عن ابنة، وابنة ابن، وأخت، فقال: للبنت النصف، وللأخت النصف، وأت ابن مسعود فسيتابعنى، فسئل ابن مسعود، وأخبر بقول أبى موسى، فقال: لقد ضللت إذا، وما أنا من المهتدين، أقضى فيها بما قضى النبى (صلى الله عليه وسلم): للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت، فأتينا أبا موسى، فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألونى ما دام هذا الحبر فيكم. لا خلاف بين الفقهاء وأهل الفرائض فى ميراث ابنة الابن مع الابنة، فأبو موسى قد رجع إذ خصم بالسنة.

الإجماع العام[1]،هذا عبارة عن منهجه العام وأما عن منهجه الخاص فإنه يذكر نص الحديث في الباب أولا، ثم يذكر قدر ما يُفْهَم به الحديث من الشرح والتوضيح، ثم يعرض المذاهب الفقهية المتعلقة بذلك، ويهتم بنقل مذهب الإمام مالك كثيرا، ثم يذكر الأدلة في ذلك مع مناقشتها والتوجيه والترجيح ، حسب الدليل من غير تعصب. حيث يتمسك في الغالب بما يدل عليه الحديث؛ وإن خالف مذهبه (مذهب الإمام مالك)، ويرد على من خالف ذلك. ومثال ذلك: حديث علي رضي الله عنه أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرحى مما تطحن، فبلغها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بسبي، فأتته تسأله خادما، فلم توافقه، فذكرت لعائشة، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك عائشة له، فأتانا، وقد دخلنا مضاجعنا، فذهبنا لنقوم، فقال: «على مكانكما». حتى وجدت برد قدميه على صدري، فقال: «ألا أدلكما على خير مما سألتماه[2]... الحديث قال ابن بطال: وفيه: دخول الرجل على ابنته، وهى راقدة مع زوجها. وفيه: جواز جلوسه بينهما، وهما راقدان ومباشرة قدميه وبعض جسده جسم ابنته، وجواز مباشرة ذوى المحارم، وهو خلاف قول مالك، وقول من أجاز ذلك أولى لموافقة الحديث له"[3].

3- طابع الكتاب المذهبي:

إن هذا الكتاب كما يبدو من خلال نصوصه يتسم بالطابع المالكي فكثيرا ما تجده صاحبه يقول:" وأهل السنة مجمعون على أن جنة الخلد هي التي أهبط منها آدم، فلا معنى لقول من خالفهم، قاله بعض شيوخنا"[4]. وقوله أيضا:" قال ابن حبيب: عرضت قول ابن القاسم، عن مالك على ابن الماجشون، فأنكر أن يكون مالك قاله، وقال: أما علماؤنا وحكامنا بالمدينة؛ فالعمل عندهم على الحكم على الغائب في جميع الأشياء"[5]. وفيه وجه آخر قاله بعض شيوخنا قال: إن قتل ابن الأشرف هو من باب أن من آذى الله ورسوله قد حل دمه، ولا أمان له يعتصم به فقتله جائز على كل حال؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما قتله بوحي من الله وأذن في قتله فصار ذلك أصلا في جواز قتل من كان لله ولرسوله حربا"[6].أو نحو ذلك من العبارات التي يعرب فيها ابن بطال-رحمه الله- عن تمذهبه بالمذهب المالكي.

1 - وهي كثيرة وهذا ليس مكان بسطها.
2 - شرح البخاري لابن بطال:270/5.
3 - شرح البخاري لابن بطال:273/5.
4 - نفس المصدر:321/10.
5 - نفس المصدر:251/8
6 - نفس المصدر:190/5.

2- حاشية التاودي"ت1209هـ" على صحيح البخاري:

أبو عبد الله التاودي بن الطالب سودة المري القرشي الأندلسي أصلا، الفاسي دارا ومنشأ، فقيه محقق له حاشية على شرح الزرقاني للموطأ، وشرح لتحفة الحكام لخصه من شرح ميارة عليها، وشرح اللامية للزقاق، وشرح على جامع خليل، توفي سنة 1209هـ[1]. يمكن الكلام عن هذه الحاشية بصفة عامة لأنها عبارة عن تعليقات على بعض الموضوعات من صحيح البخاري التي تحتاج في -رأي الشيخ التاودي – إلى إيضاح وبالتالي لم يستوعب صاحبه شرح جميع الصحيح.وبناء على هذا يمكن أن نقول إن الشيخ التاودي-رحمه الله- لم يعتن كثيرا بالاستدلال للمسائل التي يذكرها، وإنما يورد المسالة الفرعية ويبين آراء المالكية فيها، ويذكر لها شاهدا من المدونة، أو هذا هو الغالب عليه[2]، وإن كان قد يورد آراء المذاهب الأخرى مع الإشارة إلى بعض أدلتها مع مناقشتها والرد عليها[3]. والشيء المهم في هذا الكتاب هو أن صاحبه استطاع أن يخرج الكثير من الفروع المالكية على أصولهم في صحيح البخاري وهي ميزة مهمة لهذا الكتاب وفيها تكمن أهميته وقيمته[4].

وكذلك نذكر على سبيل الاستطراد قد قرأنا للحافظ ابن حجر وهو يتكلم عن الذين سبقوه في شرح البخاري وعن ايجابياتهم وسلبياتهم ذكر أحد المالكيين -وهو ابن أبي حمامة- الذين سبقوه في فك أغراض البخاري قال ابن حجر عنه:" وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة وسماه فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة"[5].

1 – الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي المؤلف :محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي المتوفى: 1376هـ الناشر :دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة :الأولى - 1416هـ- 1995م.:294/2.

2 – ينظر مثلا:152/1-154وكذلك:271/3.

3 – ينظر:270/3.

4 – المذهب المالكي مدراسه وسماته وخصائصه:ص 182.

5 – فتح الباري شرح صحيح البخاري:14/1.

وكخاتمة لهذا المطلبين لا بد من ذكر شيء مهم ينبئ عن أهمية هذه الشروح ويبين قيمتها العلمية ألا وهي استفادة الكثير من العلماء من هذه الشروح مثل النووي وابن حجر وغيرهم ونركز على استفادة النووي وابن حجر رحمهما الله من مؤلفات المالكية في فقه الحديث، وهذا راجع أنّ المادة المالكية كانت غزيرة في الكتابين، فقد أكثر النووي من النقل عن عياض[1]، والمازري[2]، والغساني[3]، وغيرهم.[4]

في حين كان اعتماد ابن حجر على المالكية أكثر، لاسيما ابن بطال[5]، والمهلب[6]، وابن أبي جمرة[7]، والسهيلي[8]، والمازري[9].

وابن بزيزة[10]، وابن حمامة[11]، وغيرهم، ولم يكن النقل الكثير عن هؤلاء العلماء اعتباطا، ولكن لما يعلم من منزلتهم الرفيعة، وقوة تحريرهم للمسائل.

1- شرح النووي على مسلم، ذكر القاضي في الكثير من مواضع كتابه منها:1/23-47-52، وغيرها كثير.

2 – شح النووي على مسلم: ذكر المارزي في الكثير من مواضع كتابه منها:1/،18،58—125/2،58. وغيرها كثير.

3 – شح النووي على مسلم: ذكر الغساني في الكثير من مواضع كتابه منها:2/182-187،-3/23-114-120. وغيرها كثير.

4 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص63.

5 – فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.ذكر ابن بطال في الكثير من مواضع كتابه منها:1/10-250-326.وغيرها كثير.

5- فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر المهلب في الكثير من مواضع كتابه منها:1/11-173-274. وغيرها كثير.

7 – فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر ابن أبي جمرة في الكثير من مواضع كتابه منها:1/315-314-513. وغيرها كثير.

8 – فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر السهيلي في الكثير من مواضع كتابه منها:1/2،592/61-79-82. وغيرها كثير.

9 – فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر المازري في الكثير من مواضع كتابه منها:1/88-99-102. وغيرها كثير.

10 – فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر المهلب في الكثير من مواضع كتابه منها:2/498، 8/615.

11- فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر: ذكر المهلب في الكثير من مواضع كتابه منها:1/14.

المبحث الثالث: شروح السنن

المطلب الأول: شرح سنن الترمذي.

- **عارضة الأحوذي بشرح الترمذي[1]، للقاضي أبي بكر بن العربي.**

ويمكن الكلام عن هذا الكتاب القيم والمفيد بصفة عامة لسببين رئيسين هما:

- وقد استفاد المالكية من العلامة ابن العربي ومن سائر كتبه استفادة عظيمة سواء من جانب الصناعة الحديثية أو من الجانب الفقه ومن أهم كتب ابن العربي "عارضة الأحوذي" ونذكر بعض الشواهد على ذلك.

- قوله :" واختار ابن العربي وغيره الشاذ؛ لما رواه الترمذي وصححه أنه عليه الصلاة والسلام قضى به".[2] ولابن العربي ترجحيات داخل المذهب وخارجها.[3]

المطلب الثاني: شرح عمدة الأحكام.

- **إحكام الأحكام بشرح عمدة الأحكام. لابن دقيق العيد[4]"ت702هـ"**

قبل أن نتكلم عن هذا الكتاب نعرف يقينا أن صاحب هذا الكتاب قد اختلف فيه وتنازعه مذهبان عظيمان " الشافعية والمالكية" ولكن الرأي الذي عليه الأكثر أن الرجل شافعي ولكنه متضلع في المذهب المالكي وينقل عنهم كثيرا في كتابه هذا وربما طغى عليه أحيانا المذهب المالكي؛ فيذكر الحديث ويفرع عليه فروعا مالكية دون ذكر لأي مذهب من المذاهب الأخرى[5]، ولذا أدرجناه ضمن مؤلفات المالكية لأن نقله عن المالكية معتمد والى هذا القول ذهب كثير من الباحثين ومن أراد المزيد من الأدلة والأمثلة التطبيقية فليرجع إلى رسالة الدكتور بوفاتح الطيب الموسومة المدرسة الحديثية المالكية فقد أورد الكثير من الأمثلة تدل على أنه من علماء المالكية.[6]

---

1 – والترمذي هو: محمد بن سورة الترمذي المكنى أبا عيسى، من شيوخه البخاري وسلم توفي سنة 279هـ، ينظر في ترجمته: تهذيب التهذيب:387/9.

2 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب، ص66.

3 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص67.

4 – هو: محمد أبو الفتح بن أبي الحسن علي بن أبي العطاء القشيري المنفلوطي المعروف بتقي الدين العيد المالكي الشافعي، اشتغل بمذهب مالك فأتقنه، ثم انتقل للمذهب الشافعي، وأفتى في المذهبين، له شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي؛ لم يكمله، والإلمام في أحاديث الأحكام؛ لم يكمله، وكان والده إمام المالكية، وتولى هو قضاء الشافعية توفي سنة"702هـ" ينظر ترجمته:الديباج:318/2–319، وشجرة النور:354/1.

5 – إحكام الأحكام:30/1–40، وغيرها من المسائل

6 – المدرسة الحديثية، بوفاتح الطيب،ص 88.

خاتمة

في نهاية دراستنا لهذه الرسالة الحديثية عند المالكية من خلال الوقوف على آثار المالكية المحدثين من علماء الأندلس وبعد هذا التجوال في تراثهم وآثارهم النافعة، نسجل أهم ما حواه بحثنا من نتائج أسفرت عنها هذه الدراسة.

- أدركنا عظيم فضل سلف هذه الأمة من الفقهاء والمحدثين والأصوليين وغيرهم من علماء الإسلام، وأنهم خدموا هذه الشريعة خدمة جليلة، فمهدوا بذلك السبيل لمن جاء بعدهم فجزاهم الله عني وعن أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – خير ما جزى سلفًا عن خلف.
- أن هذا الدين محفوظ بحفظ الله – عز وجل – له، وأن من مظاهر هذا الحفظ: أولئك الأعلام الأفذاذ، والجهابذة الحفاظ، الذين هيأهم الله – سبحانه – للذود عن دينه، ونصرة شريعته، وأن لهذه الطائفة تأييدا خاصا من الله عز وجل.
- لمن قف على جهود علماء المالكية الأندلس من المحدثين عند هذا الحد في مجال علوم الحديث وفنونه المختلفة، بل كانت له إسهامات مميزة في جوانب أخرى، تمثل ذلك في: شرح الحديث، وبيان غريبه، واستنباط فقهه وأحكامه، واستخراج فوائده، والكشف عند قائقه.
- جهود المالكية في علوم الحديث عظيمة جليلة من خلال حياتهم ومن خلال كتبهم النافعة.
- وبعد هذه الرحلة المباركة في خدمة هذا الدين، ترك علماء المالكية خاصة المحدثين منهم كتبا ومؤلفات مباركة، عم النفع بها على مر العصور والأزمان، حتى وقتنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فانقطع عملهم – رحمهم الله – من الدنيا، إلا من هذا العلم النافع، فلا زال النفع به مستمرا، جزاه الله عن الإسلام وأهل خيرا.
- ولقد توافرت المؤلفات علماء المالكية المحدثين – رحمهم الله – خصائص وميزات عديدة، كان لها أثر كبير في رفعة شأنها وذيع صيتها، وعشق القلوب لها، مع انتفاع البعيد والقريب بها.
- تمكن المحدثون من علماء المالكية الأندلس– رحمه الله – من قواعد (مصطلح الحديث) ،ومعرفته التامة بها، وتطبيقه لتلك القواعد واستفادته منها أثناء دراسته للأحاديث النبوية ومناقشتها.
- لقد كان علماء المالكية متحلين بمحاسن الأخلاق وجميل العادات، مع اجتهادهم في الطاعة والجد في العبادة، وذلك بشهادة كل من عرفهم وعايشهم، فجمعوا –رحمهم الله– بذلك بين العلم والعمل، فبورك في علمه ودعوته، وعمّ النفع بهما، وسرت بركة ذلك في الأجيال من بعده إلى يومنا.

- وأما عن حياتهم العلمية فقد برز وتفوق –رحمه الله– في علوم عديدة، بشهادة علماء عصرهم ، وهنا نقف على حقيقة مهمة، ألا وهي صعوبة الحكم على علماء المالكية بالتخصص في فن بعينه على حساب الفنون الأخرى، فقد شهد له بالتفوق في سائر العلوم والتقدم فيها.

- وتأكيدا للجانب العملي التطبيقي لإبراز جهود المالكية في الاهتمام الحديث وفقهه، فقد تناول هذا البحث مجموعة من أحاديث علّق عليها هؤلاء الأعلام سندا ومتناً ،وغير ذلك.

وأما ما يتعلق بجانب الحديث وعلومه–جانب من موضوع الدراسة– تبرز بعض الحقائق المهمة، فمن ذلك:

- تمكن المحدثون من علماء المالكية من قواعد مصطلح الحديث ومعرفتهم التامة بها، وتطبيقهم لتلك القواعد واستفادتهم منها اثناء دراستهم للأحاديث النبوية ومناقشتها.

- من قواعد علوم الحديث في تطبيقهم لتلك القواعد واستفادتهم منها في الحكم على المرويات ونقدهم، بعد بذل الجهد ترجيحها وجمع طرقها وبذلك تبرز قيمة هذه القواعد وفائدتها في تمييز صحيح الأخبار من سقيمها ومعلولها من سليمها.

- لم تتوقف جهود المالكية عند هذا الحدّ في مجال فقه الحديث فحسب، بل كانت له إسهامات مميزة في جوانب أخرى ، مثل اللغة والأصول والتفسير وغيرها.

- غزارة المادة العلمية التي حوتها كتب المالكية ، في الحديث والفقه واللغة والعقيدة والرقاق.

- الوقوف على مقاصد التشريع وحكمه، واتخاذ الفقه المقاصدي طريقا إلى إصابة الحق في مسائل العلم وفي تحصيل علم ما استجد من الحوادث والوقائع.

- كتب المحدثين من علماء المالكية تجمع جميع المدارس المالكية و أعلامها وأبرز سماتها ومناهجها

- جهود المالكية استفاد منها علماء خارج المذهب المالكي كابن حجر والنووي وغيرهم.

- كذلك يمكن القول بكل فخر واعتزاز أن المدارس المالكية قد أنجبت علماء كبار قد نبغوا في فنون شتى وكان من أهمها الحديث وفقهه فأصبحوا مراجع في ذلك لجميع علماء .

- كما نجد أن علماء المالكية اعتنوا بأغلب كتب الحديث،وقد شروحها وأصبحت شروحهم قبلة للعلماء والباحثين فلا تكاد يخلوا كتاب يخلوا من دررهم وفوائدهم المبثوثة في كتب الحديث.

- لقد كان منهج علماء المحدثين متميزا جدا بحيث الذي يقرأ كتبهم يلاحظ أن هؤلاء العلماء يتمتعون باطلاع واسع في علوم الحديث .

- كما لا يفوتنا في هذا المقام أنه أن نسجل توصية أن كتب "علماء المالكية خاصة المحدثين منهم مازالت غضة طرية لكثير من الدراسات العلمية أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر استنباط القواعد الفقهية والأصولية واللغوية وغيرها كذلك المنهج الأصولي لهؤلاء العلماء الأفذاذ ،كذلك جمع ودراسة إجماعاتهم و ترجيحاتهم لعلوم الكثيرة المبثوثة في هذا السفر العظيم فهي تحتاج إلى تشمير للسواعد لسبر تلك الفوائد.

وأخيرا: فإنه لا يفوتنا أن نسجل توصية واقتراحا ظهرت لنا أهميتها خلال رحلتنا مع هؤلاء الأئمة الأفذاذ ، وهو أن تراثهم لا يزال في حاجة ماسة إلى خدمة أهل العلم وطلابه، وذلك باستخراج مكنون فوائدهم، وتقريب علومهم للناس عامة، ونحسب أن ما قام به محققوا هذه الكتب يمثل نموذجا يحتذى في بقية الدراسات.

فإن استخراج الفوائد المتعلقة بكل فن من كتب علماء المالكية المحدثين ، وضم ما توافق من ذلك في شكل موسوعي وموضوعي أمر تتطلبه ظروف الحياة العلمية في وقتنا الحاضر.

ولذلك فإننا نلفت نظر الجامعات والكليات الإسلامية والمراكز العلمية المتخصصة وطلبة العلم والباحثين أن توجه جهود باحثيها إلى خدمة علوم علماء المالكية المحدثين وجهودهم في خدمة الحديث النبوي. ويقال مثل ذلك عن الشروحات التي لها علاقة وطيدة بهذه الكتب.

ولذلك فإننا نلفت أنظار أهل العلم الغيورين على تراث المالكية والمحبين لهم ولعلومهم إلى أن يولوا هذا الأمر عنايتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1. ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، شرح صحيح البخارى لابن بطال ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ – 2003م.
2. ابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري،: ذكر المهلب في الكثير من مواضع كتابه منها:11/1-173-274. وغيرها كثير.
3. أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: المحقق: د. أبو لبابة حسين: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة: الأولى، 1406 – 1986.
4. أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي ، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: الشهير بـ الكتاني المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي: دار البشائر الإسلامية،الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م.
5. أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري مقدمة ذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي، تونس الطبعة: الأولى، 2012 م. الجزء الأول.
6. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، الاستذكار ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1421 – 2000م.
7. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب: 1387 هـ..
8. أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.ذكر ابن بطال في الكثير من مواضع كتابه منها.
9. بوفاتح الطيب ، المدرسة الحديثية المالكية من خلال كتاب التوضيح للشيخ خليل ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، بجامعة وهران.
10. سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، رقم:3116، "190/3". [حكم الألباني
11. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، سير أعلام النبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م .

12. علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: المحقق: د. الحسين آيت سعيد: دار طيبة – الرياض الطبعة: الأولى، 1418هـ-1997م.
13. عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل ، شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم: المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
14. محمد الأمين الجنكي الشنقيطي مراقي السعود وشرحها، طبعة المدني ج3.
15. محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي الناشر، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة :الأولى - 1416هـ- 1995م..

الفهـــــارس

فهرس الأحاديث

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
01	فأتموا بقية يومكم واقضوه	12
02	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ	13
03	لا تجوز الوصية للوارث	13
04	لا يتوارث أهل ملتين	14
05	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم	31

فهرس الأعلام

الرقم	اسم العلم	الصفحة
01	ابن رشيد السبتي	19
02	الإمام مسلم	31
03	الفقيه أبو الروح عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي	32
04	المحقق الأبِّي	32
05	أبو زكريا	32
06	السنوسي	33
07	ابن دقيق	39

فهرس البلدان

الرقم	اسم البلد	الصفحة
1	مدينة بطليوس	07
2	مدينة باجة	07
3	مدينة تونس	07
4	مدينة بجاية	10

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
مقدمة	أ
الفصل الأول: أعلام المالكية من المحدثين الأندلسيين	
المبحث الأول: الإمام مالك والإمام الباجي واسهماتهما.	07
المطلب الأول: نبذة عن الإمام الباجي.	07
المطلب الثاني: نبذة عن كتاب الجرح و التعديل.	08
المبحث الثاني : الإمام عبدالحق الاشبيلي و إسهاماته	10
المطلب الأول: نبذة عن الإمام عبدالحق الاشبيلي	10
المطلب الرابع: نبذة عن بعض مصنفاته	11
المبحث الثالث: الإمام ابن القطان و إسهاماته.	15
المطلب الأول: نبذة عن الإمام ابن القطان	15
المطلب الثاني: نبذة عن كتابه الوهم و الإيهام.	18
الفصل الثاني: أهم المؤلفات المالكية الأندلس في فقه الحديث	
المبحث الأول: شروح الموطأ	22
المطلب الأول: شرح الموطأ لابن عبد البر	22
المطلب الثاني: شرح الموطأ للباجي	26
المبحث الثاني : شروح الصحيحين	28
المطلب الأول: شرح صحيح مسلم	28
المطلب الثاني: شرح صحيح البخاري	33
المبحث الثالث: شروح السنن	39
المطلب الأول: شرح سنن الترمذي	39
المطلب الثاني: شرح عمدة الأحكام	39
خاتمة	41
قائمة المصادر والمراجع	45
فهرس الأحاديث	48
فهرس الأعلام	49
فهرس البلدان	50

ملخص

أدركنا عظيم فضل سلف هذه الأمة من الفقهاء والمحدثين والأصوليين وغيرهم من علماء الإسلام، وأنهم خدموا هذه الشريعة خدمة جليلة، فمهدوا بذلك السبيل لمن جاء بعدهم فجزاهم الله عني وعن أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – خير ما جزى سلفًا عن خلف.

– أن هذا الدين محفوظ بحفظ الله – عز وجل – له، وأن من مظاهر هذا الحفظ: أولئك الأعلام الأفذاذ، والجهابذة الحفاظ، الذين هيأهم الله – سبحانه – للذود عن دينه، ونصرة شريعته، وأن لهذه الطائفة تأييدا خاصا من الله عز وجل.

– لمن قف على جهود علماء المالكية الأندلس من المحدثين عند هذا الحد في مجال علوم الحديث وفنونه المختلفة، بل كانت له إسهامات مميزة في جوانب أخرى، تمثل ذلك في: شرح الحديث، وبيان غريبه، واستنباط فقهه وأحكامه، واستخراج فوائده، والكشف عند قائقه.

Abstract

-Nous avons réalisé les grands mérites des prédécesseurs de cette nation des juristes, hadiths, fondamentalistes et autres savants de l'islam, et qu'ils ont rendu un grand service à cette charia.

-Que cette religion est préservée par la préservation de Dieu - le Tout-Puissant - pour lui, et que parmi les manifestations de cette mémorisation se trouvent: ces érudits exceptionnels, et ceux qui sont soucieux de la préservation, que Dieu - Gloire soit d'être - a préparé à défendre sa religion et à soutenir sa loi, et que cette secte a un soutien spécial de Dieu Tout-Puissant.

-Quiconque soutenait les efforts des savants malikis d'Andalousie parmi les savants modernes à ce stade dans le domaine des sciences des hadiths et de ses divers arts, mais avait des contributions distinguées dans d'autres aspects, tels que: expliquer le hadith, expliquer son étrange, concevoir sa jurisprudence et ses décisions, en extraire ses avantages et le révéler sur ses faits.